

بناء السلام

في لبنان

العدد رقم 24، أيار 2020 - ملحق خاص "المواطنة وبناء السلام"

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

ملحق خاص "المواطنة وبناء السلام"

ملحق خاص يصدر عن مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من ألمانيا من خلال البنك الألماني للتنمية (KfW)، ويوزع مع جريدة «النهار» بنسخته العربية، ومع جريدة The Daily Star بنسخته الإنكليزية، ومع جريدة L'Orient-Le Jour بنسخته الفرنسية.

يجمع الملحق عدداً من الكتاب والصحافيين والإعلاميين والباحثين والفنانين المقيمين في لبنان، ويعالج قضايا تتعلق بالسلم الأهلي بالإضافة الى انعكاسات الأزمة السورية على لبنان والعلاقات بين اللبنانيين والسوريين، في مقاربات موضوعية بعيداً عن خطاب الكراهية.



© عمل في لبنان شريف

08
تغيير الوسائل: الشباب
اللبناني يُحقق ذاته



© عمل في لبنان شريف

- 03 المواطنة "من القاعدة": ممارسة طوباوية خلال إحتجاجات "17 تشرين"
- 04 المواطنة في مواجهة "كورونا": تطوع الشباب اللبناني نموذجاً
- 05 توفير الخدمات اللازمة للشعب اللبناني يعزز المواطنة
- 06 تبادل المعلومات في عصر ما بعد الحقيقة
- 07 الإعلام الرقمي بين الأخبار الزائفة والمسؤولية الاجتماعية
- 09 الطلاب في شمال لبنان يناضلون في سبيل المواطنة - بين التمكين والحرمان من الحقوق
- 10 المرأة في زمن الثورة: أم، إعلامية، ناشطة... هي من حمت الرجل!
- 11 أن ننتقم لحقوقنا المسلوقة
- 12 الانتشار اللبناني والمواطنة: دور أبعد من الحوالات المالية
- 13 تراجع الإحساس بالمساحة في بيروت اليوم: عقبة أمام الإحساس بالإنتماء والمدنية
- 14 المساحات/الأماكن العامة المتنازع عليها في صور
- 15 الثورة وصناعة الهوية في مساحات طرابلس العامة

البحث عن حلول داخلية للأزمات الوطنية والإقليمية والعالمية

بالخطاب في الساحات والشوارع العامة، ليناقدوا أحدث الحركات الاجتماعية في البلاد كجزء من ممارسة وطنية لإعادة النظر في معنى المواطنة والمشاركة في الحياة العامة وإعادة تقييم هذا المعنى، والتي يمكن أن تشكل إشراكاً أفضل، وتحفز الإصلاح وتؤدي في النهاية إلى بناء سلام مستدام. بالإضافة إلى هذا الملحق، يشارك بنك الإيثمان الألماني لإعادة التنمية، في تعزيز المشهد الإعلامي الإيجابي في لبنان، من خلال دعم تنفيذ "ميثاق الشرف الإعلامي لتعزيز السلم الأهلي في لبنان" الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة "تومسون رويترز"، بحيث تعهدت وسائل الإعلام المشاركة رفض التمييز، وتعزيز السلام الأهلي والإحترام، بما في ذلك من خلال تمويل الدراسات الإعلامية التي يقوم بها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة "مهارات". كما نقوم بتمويل تنظيم حملات للتوعية الوطنية التي تهدف إلى مكافحة الأخبار الكاذبة والدعاية والمعلومات المضللة أو الخاطئة.

ساشا شتادلر

مدير البنك الألماني للتنمية (KfW)، لبنان

شهدنا في الأشهر الماضية ظاهرة تكتسب زخماً بشكل مطرد في لبنان. لقد ساد تصوّر لفترة طويلة، مفاده أن الشعب اللبناني ينظر إلى نفسه فقط في سياق جيوسياسي أكبر مرتبط بـ "محاوّر" دولية متنافسة، مما يجعل كل الإعتبارات الأخرى ذات أهمية ثانوية. ولكن التطورات الأخيرة في البلاد، حولت تركيز الشعب إلى الداخل ودفعته إلى طرح المزيد من الأسئلة الحيوية المتصلة بحقوقه وهويته.

هذا الملحق، في النسختين، المطبوعة والإلكترونية، الصادرتين منذ كانون الأول/ديسمبر 2019، ممول من ألمانيا من خلال البنك الألماني للتنمية KfW، ويعكس تفاني هذا البلد ودعمه الكامل لرعاية المساحات الإعلامية الآمنة والإيجابية للمناقشة العامة التي تعزّز الخطاب العقلاني والخالي من الكراهية، كجزء من مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء السلام. في وقت نشهد فيه هذا التغيير البالغ الأهمية، من المهم أن يعكس هذا المجال الإعلامي التشاركي الذي بين أيديكم، الوعي المتقدم لدى اللبنانيين في اكتشاف أنفسهم مرة أخرى والتعرّف على إمكاناتهم الهائلة. ويسترشد المساهمون في هذا العدد من الملحق، بمن فيهم الباحثون والناشطون والكتاب والفنانون،

دور الإعلام في زمن الكورونا

"خليك بالبيت"، بل أن المهنية الإعلامية تقتضي دفعه إلى الإفادة من زمن الحجر المنزلي للقيام بشيء نافع، بعمل مفيد، فينجز ما كان متأخراً، ويقراً، ويدرس، وينجز أعمالاً ممكنة من المنزل، ويختلي بنفسه، ويفكر في غده الذي تستوطنه التحديات الكثيرة. ومن الضرورة بمكان، أن تتم توعية المواطن على حقوقه الأساسية، وأيضاً على واجباته، فلا يكفي التذمر، والشكوى، وعرض المشكلات، بل التهويل بها، كأن المواطن الأعزل قادر على ابتداع الحلول.

إنه زمن جميل، أن تلتقي العائلات، أن تفكر معاً، أن تخطط لغدها، أن تتعرّف على إعلام نوعي، ولو كان يعاني الفقر، لا إعلام مبتذل رخيص خال من كل مضمون مفيد.

غسان حجار

مدير تحرير صحيفة «النهار»

يولد هذا العدد في رحم المعاناة. في قلب الأزمات التي توالى على اللبنانيين، وأخرها وباء الكورونا الذي أدخلهم في خوف عظيم، وحرهمهم، كما كل الأمم، أبسط حقوق المواطنة، وربما الحقوق الإنسانية المعترف بها دولياً. ولعل حقوق المواطنة في لبنان، بل افتقارها، وقت الأزمات والحروب المتكررة، له الوقع الأقسى. فاللبنانيون ينظرون اليوم إلى مواطني الدول الحضارية، وكيف توفر لهم الحكومات ما يسد رمقهم، من دون مئة من أحد، ومن دون واسطة سياسي يريد أن يعوّم نفسه من خلال المساعدات العينية وحملات التعقيم وفتات المال.

أي دور يلعبه الإعلام في هذا المجال؟ لا تكفي مقدمات إخبارية إنشائية، بل تأديبية، في التوعية الحققة، بل قد تولّد ردود فعل عكسية، في مجتمع عاش وخبر كل أنواع التحديات، وهو يتحدى السلطة والقانون باستمرار لإثبات نفسه.

لا يكفي أن يقول الإعلام للمواطن، لوالده وشقيقه وجاره وقريبه،

لا تدعوا الأمل يتلاشى

هذه الخطوة بمثابة رفع المسؤولية في مواجهة ضغوط المجتمع الدولي أكثر منها اقتناعاً بالأمر...

النتيجة: بما أنّ المواطنين لا يملكون سوى القليل من المعلومات عن حقوقهم، فمن الطبيعي أن يلجأوا إلى مرشدهم السياسي. يمكن أن يكون الأخير رئيساً لأحد الأحزاب السياسية، أو وزيراً، أو من كبار الموظفين المدنيين، أو حتى زعيماً دينياً. لذلك، وعوضاً عن اتباع مسار قانوني كما هو الحال مع أي دولة تحكمها سيادة القانون، فهم يتبعون المسار الإعتيادي القائم على التأثير الملتوي لاستغلال النفوذ والفساد.

خلال الأشهر القليلة الماضية، زادت الحركة الإحتجاجية من الوعي العام بهذه الحقيقة، وقضت على العديد من الإفتراضات التي وضعت موضع التنفيذ لسنوات عديدة. ولكن إدراك هذا الوضع الشاذ لا يكفي. لا يزال من الضروري العمل في إطار هيكل بالحد الأدنى لإسماع أصوات المحتجين وتحقيق النتيجة المرجوة.

مع المخاطرة بتزك الأمل في التغيير يتلاشى، فيما يحمل كل خصائص الخلاص.

غاي نصر

مدير تحرير الملاحق الخاصة

صحيفة «لوريان لوجور» (L'Orient-Le Jour)

حضرات القراء الأعزاء،

فرض وباء كوفيد-19 (كورونا) العديد من التغييرات عندما فاجأ العالم في آذار 2020، بما في ذلك في رسائلنا ومنشوراتنا. وفقاً لذلك، كان من الضروري تعديل بعض المضمون الذي كنا بدأنا نخطّط له في كانون الثاني لهذا العدد الخاص من ملحق أخبار بناء السلام في لبنان حول "المواطنة وبناء السلام" من أجل عكس التطورات الحالية.

وبهذه الروح، اخترنا ان نستبدل مقالنا الافتتاحي الإعتيادي بمقطع من ملاحظات أدلى بها الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس إلى مجلس الأمن في نيويورك في 9 نيسان 2020:

أود أن أشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة.

يواجه العالم اليوم أخطر اختبار منذ تأسيس هذه المنظمة.

في الوقت الحالي كل بلد يكافح أو يتأهب للمعاناة من الآثار المدمرة لجائحة كورونا: عشرات الآلاف من الأرواح المفقودة، والأسر المفككة، والمستشفيات التي تغص بالمصابين، والعمال الأساسيون المنهكون.

كلنا نكافح من أجل استيعاب الصدمة المستمرة: إختفاء الوظائف ومعاناة الشركات، والتحول الأساسي والجذري في حياتنا اليومية، والخوف من أن الأسوأ آتٍ، لا سيما في البلدان النامية وتلك التي تتعرض أصلاً للنزاعات المسلحة.

في حين أن جائحة كورونا هي أولاً وقبل كل شيء أزمة صحية، فإن آثارها أبعد أثراً بكثير. نحن نشهد بالفعل آثارها الاجتماعية والإقتصادية المدمرة، بينما تسعى الحكومات في جميع أنحاء العالم جاهدة للعثور على طرق المواجهة الأكثر فعالية لارتفاع البطالة والإنكماش الإقتصادي.

لكن الجائحة تشكل أيضاً تهديداً كبيراً لصون السلام والأمن الدوليين، مما قد يؤدي إلى زيادة الاضطرابات الاجتماعية والعنف، الذي من شأنه أن يقوض إلى حد كبير قدرتنا على مكافحة المرض.

إن مخاوفي كثيرة وواسعة النطاق، ولكن اسمحو لي أن أحد ثمانية مخاطر ملحة بصفة خاصة:

أولاً، تهدد جائحة كورونا بالمزيد من اضمحلال الثقة في المؤسسات العامة، لا سيما إذا كان المواطنون يدركون أن سلطاتهم أساءت التصرف فيما يتعلق بالإستجابة أو لم تكن شفافة فيما يتعلق بحجم الأزمة.

ثانياً، يمكن أن تؤدي التدايعات الإقتصادية لهذه الأزمة إلى ضغوط كبيرة، لا سيما في المجتمعات الهشة والبلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. سيحدث عدم الإستقرار الإقتصادي أثراً مدمرة بصفة خاصة على النساء اللواتي يشكلن الغالبية العظمى من تلك القطاعات الأكثر تضرراً. إن الأعداد الكبيرة من الأسر التي تعيلها امرأة في حالات النزاعات معرضة بشكل خاص للصدمة الإقتصادية.

ثالثاً، يمكن أن يؤدي تأجيل الإنتخابات أو الإستفتاءات أو قرار المضي قدماً في التصويت، حتى مع التدابير التخفيفية، إلى خلق توترات سياسية وتقويض شرعية الحكم. من الأفضل اتخاذ مثل هذه القرارات بعد إجراء مشاورات واسعة النطاق تهدف إلى توافق الآراء. ليس الوقت مناسباً للإنتهازية السياسية.

رابعاً، في بعض حالات النزاعات، قد يخلق عدم اليقين الذي تسببت به الجائحة حوافز لدى بعض الجهات الفاعلة لتعزيز المزيد من الإنقسامات والاضطراب. وقد يؤدي ذلك إلى تصعيد أعمال العنف وربما إلى أخطاء مدمرة في التقدير، الأمر الذي يمكن أن يرسخ الحروب الدائرة ويعقد الجهود المبذولة لمكافحة الجائحة.

خامساً، لا يزال خطر الإرهاب مستمراً. قد ترى الجماعات الإرهابية فرصة سانحة لتوجيه ضربتها بينما يتجه اهتمام معظم الحكومات نحو الجائحة. تشكل الحالة في منطقة الساحل، حيث يواجه الناس آفة مزدوجة من فيروس كورونا وتصادم الأعمال الإرهابية، مدعاة للقلق بوجه خاص.

سادساً، إن كشف هذه الجائحة عن نقاط الضعف وعدم الإستعداد لمواجهةها يوفر فرصة لإدراك كيفية وقوع هجوم إرهابي بيولوجي، وقد يزيد من مخاطره. فقد تتمكن مجموعات غير حكومية من الوصول إلى السلالات الخبيثة التي يمكن أن تحدث دماراً ممثلاً في المجتمعات في جميع أنحاء العالم.

سابعاً، أدت الأزمة إلى عرقلة الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية لحل النزاعات في الوقت الذي تشتد الحاجة إليها.

لقد تعثر العديد من عمليات السلام خلال استجابة العالم لجائحة كورونا.

لقد سمعت مساعينا الحميدة والتزاماتنا في مجال الوساطة تأثر الجائحة في هذا السياق. قد تستمر القيود المفروضة على الحركة في التأثير على عمل الآليات المختلفة القائمة على الثقة، وكذلك على قدرتنا على الإنخراط في دبلوماسية الأزمات للتخفيف من حدة النزاعات المحتملة.

ثامناً، تتسبب الجائحة في إثارة أو تفاقم العديد من التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان. نحن نشهد الوصمة بالعار وخطاب الكراهية وعنصرية البيض والمتطرفين الآخرين الساعين إلى استغلال الوضع. كما نشهد تمييزاً في الحصول على الخدمات الصحية. وبشكل اللاجئون والمشرودون داخلياً الفئات الأكثر عرضة للخطر. وهناك مظاهر متزايدة للإستبداد، بما في ذلك القيود المفروضة على وسائل الإعلام، والحيز المدني وحرية التعبير.

مشروع الأمم المتحدة الإنمائي، لبنان

المواطنة "من القاعدة":

ممارسة طوباوية خلال إحتجاجات "17 تشرين"

جميل معوض*

للثورات والإحتجاجات الشعبية تفسيرات عدة ومقاربات مختلفة. في الأغلب، تبدو "الثورة" لحظة مثالية للباحثين في مجال العلوم الإجتماعية والإنسانية من أجل تثبيت صوابية نظريات أو مقاربات بحثية ما، أو حتى لحظة مثالية لتحقيق مطالب نضالية وتحويلها إلى قضية رأي عام. في لبنان، من يعمل على المساحات العامة، مثلاً، يرى في "ثورة 17 تشرين" لحظة تمّ فيها استعادة المجال العام. ومن يؤمن بالصراع الطبقي، يحلّل الثورة بصفتها تعبيراً عن صراع طبقي بين من يمتلكون الثروات، ومن لا يمتلكها. ومن يناضل من أجل استقلالية القضاء، يرى في الحراك الشعبي فرصة ثمينة من أجل تسليط الضوء على أهمية القضاء المستقل في تحقيق مطالب الثورة.

بعبارة أخرى، السياسة (ومعها المواطنة) لا تؤطّر حصراً ضمن المؤسسات الدستورية والرسمية، إنما السياسية أيضاً تأخذ مجراها في المؤسسات غير الرسمية (أي السياسة من القاعدة). فعلياً، بحسب عالم الإجتماع السياسي آصف بيات، ينتج الأفراد من خلال ممارستهم اليومية العادية فعلاً سياسياً يأخذون فيه المبادرة المستقلة من أجل فرض واقع سياسي معيّن بديل عن ذلك الذي تفرضه عليهم المؤسسات الرسمية.

من هذا المنطلق، خلال إحتجاجات تشرين (وفي مختلف المناطق اللبنانية) مارس اللبنانيون واللبنانيات من مختلف الاعمار، مواطنة من القاعدة. أخذت هذه الممارسة مناهج عدة، أكان من خلال المطالبة بالحقوق المدنية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية، أو من خلال ممارسة تشاركية في الساحات تقوم على إضفاء الصالح العام على حساب المصلحة الخاصة. فعلياً، عندما طالب اللبنانيون واللبنانيات بالعدالة الاجتماعية، أو نظمو أنفسهم مجموعات من أجل فرز النفايات، أو اجتمعوا في خيم وفتحوا نقاشات (عن الحقوق، والحيز العام...) فإنهم حولوا أنفسهم إلى فاعلين سياسيين (بغض النظر عن وضعهم القانوني ومدى تحليهم بالمساواة أو تمثيلهم بالمؤسسات الدستورية). تقوم هذه المقاربة على فكرة أن اللبنانيين واللبنانيات، لم يكتفوا فقط بممارسة مواطنة بديلة، إنما أيضاً تخيلوا وطنية مختلفة. هذه الوطنية أتت على نقيض الوطنية اللبنانية التقليدية القائمة على "التوافق والتعايش بين الإسلام والمسيحية"، لا بل هي وطنية سياسية قائمة على الحقوق والواجبات وتساوي الأفراد مع بعضهم البعض أمام القانون. الأولى، تفترض أن العقد الاجتماعي قائم على التعايش بين الطوائف وتقاسم السلطة على أساس الإنتماءات الطائفية. الثانية، على نقيض ذلك، تتخيل عقداً اجتماعياً قائماً على المساواة بين الأفراد.

طبعاً، ما زالت هذه المواطنة "من القاعدة" هامشية، وهي لحظة طوباوية تخيل من شارك في نسجها عالماً أفضل. ومع ذلك، فإن هذه النضالات من القاعدة ليست مجرد ردّ فعل على واقع معيّن (مواطنة منقوصة)، ولكنها يمكن أن تكون عنصراً أساسياً في مسار التغيير، لا بل خطوة أولى لتحدي العقد الاجتماعي الطائفي القائم.



تيارات فكرية مختلفة وتوجهات سياسية عدة وربما متناقضة. وهكذا، بشكل مبسّط طبعاً، يمكن أن يقسم المجتمع بين من هو مؤيد للثورة ومن هو ضدها. لكن الثورة في مكان ليس فقط لحظة يتم فيها التعبير عن مظالم إجتماعية واقتصادية أو بيئية او قضائية، إنما خصوصاً هي فرصة لتقديم مخيلاً رديفاً لواقع معيّن. في هذه الإطار، قدمت لحظة "17 تشرين" مساحة لممارسة مواطنة بديلة (من القاعدة)، وإعادة نسج عقد إجتماعي متخيل (حتى الآن طوباوي) بين الدولة والمجتمع.

كيف لنا أن نفهم "المواطنة" خلال الإحتجاجات الشعبية في لبنان؟

المواطنة المنقوصة

كثيراً ما نتغنى في لبنان بحرية التعبير. يعتبر البعض بأن لبنان، ومقارنة بدول عربية عدة، يحتل موقعاً متقدماً جداً بالنسبة إلى حرية التعبير. يذهب هذا البعض بعيداً ليؤكد أن النظام الطائفي، أي التعددية وتمثيل الطوائف في الحكم، هو ما ساهم في عدم انزلاق لبنان إلى فخ الديكتاتوريات ونظام الحزب الواحد. طبعاً، ومقارنة بثورات عربية أخرى، يظهر النظام اللبناني، بالرغم من اللجوء إلى أعمال قمع، أقل عنفاً من أنظمة عربية أخرى. بينما يرى البعض الآخر، أن الطائفية تشكل العائق الأساس في عرقلة نشوء مواطنة حرّة وعادلة مبنية على المساواة أمام القانون. تظهر إذاً المواطنة من خلال هذه الأدبيات كنقيض للطائفية. بمعنى آخر: الطائفية والمواطنة لا يتصالحان.

هنا، لا بد من تسليط الضوء على أن المواطنة عادة ما تكون مرتبطة بالحقوق والمساواة. فالنسبة إلى عالم الاجتماع البريطاني توماس همفري مارشيل (1981-1893)، وهو من أهم منظري مفهوم المواطنة وتطورها، ترتكز المواطنة على ثلاثة عناصر متكاملة، تحقق واحدة تلو الأخرى من خلال مسار تصاعدي: المواطنة المدنية (أي الحريات الفردية، والمساواة أمام القانون)، المواطنة السياسية (أي كل ما هو مرتبط بالاقتراع والترشح)، والمواطنة الاجتماعية (أي توفر الحد الأدنى من الرفاه الإجتماعي، والإقتصادي والثقافي). بالرغم من وجود انتقادات عدة لهذه النظرية، أهمها أنها درست تطوّر المواطنة في سياق بريطانيا وهو ما لا ينطبق بالضرورة على بلدان أخرى، أو أنها أغفلت دور النساء المهمّشات في تطوير تعريف المواطنة، إلا أنها تصلح كإطار عام من أجل فهم المواطنة بصفتها رزمة من الحقوق المدنية، السياسية، والإجتماعية. طبعاً، كل هذه العناصر مرتبطة بالقانون.

في دولة مثل لبنان، نحن بعيدين كل البعد عن تحقيق شروط المواطنة هذه. فكما هو معروف، لا قوانين مدنية للأحوال الشخصية والتي من شأنها أن تعزز المساواة بين الأفراد (نساءً ورجالاً وأطفالاً)، ولا قوانين انتخابات وديمقراطية تساهم في مساواة سياسية وتمثيل عادل، ولا خدمات اجتماعية مؤمّنة لجميع المواطنين والمواطنات (أو حتى القاطنين في لبنان من جنسيات مختلفة) أيضاً. إذاً، هي مواطنة

منقوصة بكل المعايير.

لكن لا بد هنا من العودة إلى خطوة إلى الوراء، لتسليط الضوء على أن المواطنة ليست فقط عبارة عن رزمة قوانين تؤمّن الحقوق والواجبات. في الواقع هنالك مقاربة أخرى لفهم المواطنة، وهي المواطنة "من القاعدة" بصفتها ممارسة يومية يقوم بها الأفراد.

المواطنة المنشودة

ليست الثورة لحظة شمولية، تفترض أن كل المواطنين والمواطنات جزء منها. إن الثورة لحظة تفاوض بين

المواطنة في مواجهة "كورونا": تطوع الشباب اللبناني نموذجاً

إيلده الغصين*

في ظل أزمة انتشار فيروس كورونا، قاد الشباب والطلاب والخريجون الجدد في لبنان، معظم المبادرات التطوعية الهادفة إلى التوعية ومساعدة السكان على الالتزام بالحجر المنزلي ومساندة المستشفيات والقطاع الصحي. وإذا كان الشكل الأنسب لخدمة مفهوم المواطنة ووقاية المجتمع من الفيروس هو التزام الحجر الفردي، فإن مبادرات الشباب في الخدمة المجتمعية تندرج في سياق امتلاك هذه الفئة الدينامية المطلوبة للتحرك والإندفاع اللازم للتطوع المجاني، كما حيازتها المنفذ إلى وسائل التواصل والاتصال عن بُعد لنشر المبادرات والاستقطاب، معوّلة على البنية الجسدية والمناعية للفئة الشابة في مقاومة الفيروس.



تقدّم المبادرات الفردية والجماعية للشباب والطلاب بشكل خاص، على مختلف أشكال العمل المنظم للجمعيات أو الوزارات، لمواجهة الأزمات المتلاحقة التي يمرّ بها لبنان، أظهر قدرة هذه الفئة على تقديم النموذج الأقرب إلى مفهوم المواطنة بما يعنيه من انتماء إلى وطن أو أمة. مبادرات الشباب التطوعية سواء خلال أزمة انتشار فيروس كورونا الأخيرة، أو خلال الحرائق التي اندلعت قبيل انتفاضة 17 تشرين الأول، أو خلال الانتفاضة نفسها، بيّنت استعداد الشباب لتخطي الحدود الهوياتية والمناطقية والطائفية التي رُسمت منذ الحرب الأهلية في لبنان، فضلاً عن تجاوز الشباب إشكالية ممارسة الحقوق السياسية والانتخابية في مكان السكن والعلاقة مع الحيز الجغرافي خصوصاً في العاصمة بيروت، وإشكالية الانتماءات الحزبية والطائفية المتعددة التي تحكم الهوية الخاصة بكل مواطن لبناني.

من بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية للمواطنة، لعلّ بُعدها الاجتماعي بما له علاقة بالسلوك بين الأفراد في المجتمع بمقدار من الولاء والتضامن، هو البعد الأكثر تحقّقاً في لبنان. هذا البعد يتقاطع مع المستوى السابع الذي طوّره عالم النفس الأميركي روجر هارت حول مشاركة الشباب في المسؤوليات الوطنية، ويقضي بتوجيه الشباب للقرارات والمشاريع والأفكار التي بادروا إليها، داعين البالغين إلى توفير الدعم اللازم لها أو حتى من دون تدخلهم. تتعدّد أمثلة مشاركة الشباب للتطوع في مواجهة فيروس كورونا على صعيد الوطن، ومنها إطلاق المبادرات وحملات التوعية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، إذ أسّس بعضهم صفحات للتوعية حول الفيروس وسبل الوقاية منه. كما بادر عشرات الشباب في بيروت ومختلف المناطق للتطوع في خدمة التوصيل المجاني إلى المنازل، عبر نشر أرقام هواتفهم لتأمين الطلبات، بهدف تشجيع المواطنين على البقاء في منازلهم والالتزام بالحجر الصحي وتفادي الإزدحام في المحال التجارية. المتطوعون شكّلوا مجموعات في ما بينهم لتبادل الخبرات حيال سبل الوقاية المتوافرة من كمّات وقفازات ومواد تعقيم، وتواصلوا مع الصليب الأحمر اللبناني لتقديم دورات تدريبية للمتطوعين.

© بلال جالوش - وكالة شينخوا

المتوافرة في السوق وجمع الأجهزة الموجودة وتصليح أعطالها. كذلك جرى إطلاق منصة إلكترونية للعمل على تطوير نماذج مبدئية (Prototype) لأجهزة تنفّس وقياس حرارة عن بُعد وماسكات واقية. كذلك سُجّلت مبادرة لفريق من المهندسين والمبرمجين لتطوير تطبيق يربط الناس بمحال خدمة التوصيل وتسهيل وصولهم إليها إلكترونياً في نطاق سكنهم.

إلى مساعدة أصحاب المحال الصغيرة والمتوسطة على تعقيمها. أزمة النقص في أجهزة التنفّس في المستشفيات التي تعاني منها مختلف البلدان، دفعت عدداً من طلاب وخريجي الهندسة إلى إطلاق مبادرة "متنفّس لكل لبنان" بهدف صناعة آلة للتنفّس الاصطناعي. المبادرة تحوّلت إلى خلية أزمة علمية تضم أكثر من 270 اختصاصياً من مجالات مختلفة، تلقفتها وزارة الصناعة، وباتت تشمل إنتاج أجهزة تنفّس بالمواد

طلاب من جامعة بيروت العربية، تقدّموا للمناوبة في قسم الكورونا في مستشفى رفيق الحريري الجامعي الذي يعدّ المركز الأول لاستقبال المصابين وفحصهم مجاناً وعزلهم. طلاب كلية الصحة العامة في الجامعة اللبنانية وخريجوها من ممرضات وممرضين، أعلنوا من جانبهم التطوع لزيارة المنازل خدمةً لمرضى الأمراض المزمنة. طلاب الكيمياء في الجامعة، أطلقوا أيضاً مبادرة لتعقيم المحال التجارية بالتنسيق مع طلاب الطب، هدفت

توفير الخدمات اللازمة للشعب اللبناني يعزز المواطنة

جورج حايك*

المواطنة الحديثة ليست مفهوماً ثابتاً يحتذى به إلى الأبد وإنما هي واقع متغيّر، فمواطن 2020 ليس كمواطن 1789 كما أنه ليس كمواطن عام 1920. الملاحظ أن ممارسات المواطنة تأخذ اليوم أشكالاً ملموسة تختلف باختلاف البلدان الديمقراطية، والسؤال الجوهرى اليوم: إلى أي مدى تراعي الدولة اللبنانية مفهوم المواطنة من ناحية وصول المواطن إلى الخدمات؟ وماذا يستطيع المواطن القيام به للتعويض عن تقصير الدولة في تأمين هذه الخدمات الضرورية والأساسية؟ يعيش المواطن اللبناني زمن التغيرات الجذرية نتيجة الأزمة الاقتصادية والخطر الصحي الداهم بسبب الكورونا. لذلك بات المواطن مقتنعاً بضرورة طيّ صفحة حياة الرخاء والانتقال إلى نمط حياة لم يعتده سابقاً وهو يعيش الآن أقصى درجات القلق فيما تزدهم في رأسه هموم وهواجس انهيار البلد اقتصادياً وغلاء المعيشة وتراجع قيمة الليرة اللبنانية وقلّة فرص العمل واقفال بعض المؤسسات التي تتهاوى مثل الدومينو والضرائب المحتملة وأقساط المدارس والفواتير المضاعفة والرواتب الزهيدة، إضافة إلى همّ فيروس الكورونا الذي انتشر في كل دول العالم حتى أعلنته منظمة الصحة العالمية وباء عالمياً.

مختلف المناطق شمالاً وجنوباً. وقام طلاب الكيمياء في الجامعة اللبنانية، بالتعاون مع كلية الطب بتعقيم المحلات التجارية وصلونات الحلاقة ومحلات الألبسة، وتقديم الكمادات والقفازات إلى أصحابها، مقابل بدل مادي رمزي قدره 1000 ليرة لبنانية فقط.

ثورة بناء المواطنة

إنّ غياب هذه الخدمات أدى إلى نقمة مشتركة لدى كل المواطنين اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم، وخصوصاً أن جميعهم يشكون من فساد المسؤولين في الدولة، وعدم توفيرهم للمواطنة الاجتماعية المتكافئة في ظل نظام سياسي مشتت ومحكوم بمنطقين متعارضين، منطق الدولة المدنية من جهة، ومنطق الطائفية - السياسية من جهة أخرى. وتزداد هذه المشكلة حدة عندما يُسجّل اتجاه عملي نحو تفكيك نظام التأمينات والخدمات العامة لمصلحة أشباه نظم تبنيها الطائفية - السياسية المختلفة، وتتوسّلها أداة للإستمرار في إخضاع "جماهير الطوائف" سياسياً واجتماعياً في مقابل حفنة من الخدمات التي غالباً ما يجري تمويلها - وهذا هو الأفظع - عبر عمليات قضم واقتطاع للمال العام. إن استقطاب فئات اجتماعية متزايدة عبر أشباه النظم الخدماتية هذه، ينطوي على آثار بالغة السلبية، وخصوصاً بالنسبة إلى انتظام مفهوم المواطنة الاجتماعية وعلاقة إنتماء المواطن إلى الدولة المدنية. باختصار، إن هذا الاستقطاب يعزّز إعادة إنتاج النظام الطائفي ونخبه العائلية والدينية.

إنفجر المواطنون غضباً في 17 تشرين الأول 2020 من هذا الوضع وثاروا على حالة التراجع في الخدمات العامة، وشلل السياسة الوطنية، وتفاقم الفساد، وطالبوا بدولة المواطنة التي تدفع إلى ارتباط وثق للمواطن ببلاده، وتعمّق إحساسه بالإنتماء والولاء للوطن، وتعزّز الأمن المجتمعي على قاعدة القانون وتكافؤ الفرص، بعيداً من الطائفية والفساد والمصالح الحزبية الضيقة.

وبعد الانتفاضة، أتى زمن الكورونا الذي أظهر تحلي معظم اللبنانيين بالمسؤولية الوطنية والقومية، أفراداً وأحزاباً ومجموعات سياسية واجتماعية، وانصرفوا بكل صدق وبروح تعاون وتضامن، للمساهمة وبفعالية في مواجهة وباء كورونا، والعمل بوحى من الوطنية والإنسانية والضمير المسؤول.

الخلل في تجسيد الحقوق الاجتماعية، بصورة أشدّ سطوعاً، إزاء موضوع توفير فرص العمل لعشرات الآلاف من اللبنانيين المتدققين سنوياً إلى سوق العمل. فقد بقي دور الدولة المباشر (عبر التوظيف الحكومي) وغير المباشر (عبر سياسات التحفيز الإنمائية القطاعية) معدوماً أو شبه معدوم على هذا الصعيد. في المقابل، خلّفت التركيبة الاجتماعية - الطائفية بصماتها الملموسة على آليات العمل الناعمة للقطاع الخاص في هذه السوق. وقد بدت العلاقة بين بنية الطلب على العمل من جانب المؤسسات الخاصة، وبين بنية العرض الوافد من مخرجات النظام التعليمي، محكومة باعتباريات منطقية وطائفية وعائلية ضيقة ومعوّقة للتقدم. هذا ما أفضى إلى ضعف حراك القوى العاملة، وعزّز البطالة الصريحة والبطالة المقنّعة والنقص في التشغيل، وأنتج ذلك المستوى البائس من إنتاجية العمل. وفي مرحلة إنتشار وباء الكورونا في لبنان بات على العامل أن يبلغ فوراً بأمر بقائه في الحجر الصحي إذا تبين أنه مصاب بالكورونا مع المحافظة على كامل الحقوق الملزمة التي تحدّد حسب القانون والأنظمة وقرارات الحكم الصادرة عن وزارة العمل.

الكهرباء والمياه والدش والانترنت: يفرض نمط الحياة الذي يعيشه اللبناني اليوم، تأمين المواطن اشتراكات إضافية بدلاً من الكهرباء والمياه والدش والانترنت، حتى بات اللبناني دويلة مصغرة، يقوم فيها بتأمين خدمة ذاتية له من خلال نفقات إضافية. يجد المواطن نفسه مجبراً كل شهر على أن يدفع قسطاً إضافياً للمولّد الكهربائي بحدود 100 دولار، فضلاً عن اشتراك القنوات الفضائية الذي يبلغ نحو 20 الف ليرة لبنانية، من دون أن ننسى اشتراك المياه الإضافي كون المياه شبه مقطوعة طيلة العام بمعدل 30 الف ليرة في الأسبوع، بالإضافة طبعاً إلى اشتراك الإنترنت الذي يبلغ 30 الف ليرة لبنانية في الشهر. هكذا يضطر المواطنون إلى دفع بدل الاشتراك للخدمات مرتين. وشهدت الفترة الأخيرة تدابير للتخفيف من انتشار وباء الكورونا عبر قيام الدولة بتوفير خدمة انترنت سريع إلى المنازل للتشجيع على العمل والدرس من البيوت، إضافة إلى ذلك انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي أرقام هواتف لشبان تطوّعوا ليقدموا خدمة "الدليفري" على الدرجات النارية مجاناً، لتوصيل المواد الأولية ومشتريات السوبرماركت للعائلات الملتزمة بالحجر المنزلي، في

بالتعليم الرسمي بحيث شهدت المدارس الرسمية إقبالاً أكبر لتسجيل الأبناء فيها.

أما في زمن الكورونا، فلجأت المدارس الخاصة إلى التعليم الإلكتروني تأقلاً مع الظروف الصعبة ولتعويض ما ينقص الطالب في ظلّ الغياب التام عن المدرسة. فكل ما يطرحه البعض حول معوّقات هذا النوع من الخيارات وجدواه صحيح في المبدأ، لكنه يبقى في الظروف الراهنة أفضل الممكن للمدارس والأهالي والطلاب. لدى الحديث عن التعليم الإلكتروني، نتحدث عملياً عن موضوعين هما: إنتاج المحتوى الرقمي، والإتصال بالطلاب لتزويدهم بالمحتوى الرقمي التعليمي والتفاعل معهم انسجاماً مع التعليم عن بعد. الصحة: خضع تجسيد الحق في الصحة، إلى حدّ معيّن للمنطق نفسه، حيث تعدّدت نظم التأمين الصحية العامة وشبه العامة - وفقاً لشرط انتساب ومعايير تغطية غير خاضعة لمنطق متجانس - ولكن مع استمرار افتقاد نحو نصف اللبنانيين لنظام تأمين صحي وصریح ومحدد. واستقرت تكاليف الخدمة الصحية على مستويات عالية نسبياً (في المقارنات الإقليمية والدولية). قبل الأزمة الاقتصادية في لبنان وانتشار الكورونا، كان هناك وجود فائض في العرض الصحي على المستوى الوطني، لجهة متوسط عدد أسرة المستشفيات وعدد الأطباء والصيدالّة لكل ألف نسمة، وكذلك لجهة حجم التجهيز الصحي ونوعه مقارنةً بمستوى المداخيل. لكن بعد الأزمة الاقتصادية، إتجهت أوضاع المستشفيات إلى "الأسوأ"، بسبب عدم قدرتها على توفير كافة المستلزمات الطبية اللازمة لعلاج المرضى، إضافة إلى عدم توافر عدد كاف لأجهزة التنفس الإصطناعي لكل المصابين بفيروس الكورونا، مع ارتفاع في أسعار الخدمات الصحية نتيجة ارتفاع الدولار في السوق السوداء. وعلى صعيد مواجهة أزمة فيروس الكورونا، ساهم الوعي الاجتماعي في التخفيف من عدد المصابين وتطويع البعض في الخدمات الاجتماعية والصحية للتخفيف من العبء على المواطنين، وقد تمثل هذا الأمر في مبادرات شخصية وجماعية من الصليب الأحمر، وتأمين الأدوية من الخارج، ونشر حملات التوعية. فعلى سبيل المثال أقدم 14 طالباً في الطب من الجامعة اللبنانية، على التطويع لمحاربة فيروس كورونا في غرف العزل والحجر والعناية داخل مستشفى رفيق الحريري الحكومي. العمل: يبرز

حق الوصول إلى الخدمات لمواطنة أفضل

ما نتحدث عنه هو المواطنة الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بمفهوم المواطنة الأعم والأشمل، ويعبّر هذا المفهوم عن موضوعات محددة، كالحق في الحصول على الكهرباء والمياه والصحة والتعليم والاتصالات والإنترنت... إن إدارة الدولة الحديثة، تقوم على أساس مفهوم (الدولة خادمة للشعب) بدلاً من مفهوم (الشعب خادم للدولة)، وهذا المفهوم؛ يستلزم أن تقوم الدولة بواجباتها ومسؤولياتها، بغية تسهيل إيصال الخدمات إلى المواطنين المُقيمين على أرض الدولة، وكذلك الأشخاص الوافدين، والأجانب، ومن يعيشون على أرضها، بصفة دائمة أو مؤقتة، من دون النظر إلى أي اعتبارات عرقية، أو دينية، أو طائفية تحديداً، مع توفير الخدمات العامة الأساسية اللازمة للحياة والكرامة والرفاه، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: التعليم، الصحة، العمل، الكهرباء، المياه، الاتصالات والإنترنت. يمثّل تقديم الخدمات العامة جوهر العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها، وروح العدالة الاجتماعية بين المواطنين من حيث تحقيق المساواة في الحصول على الخدمات العامة الجيدة، والحجر الأساس في ضمان نوعية مقبولة من الحياة الحرّة والكرامة، فضلاً عن أن موضوع توفير الخدمات العامة؛ وتقديمها، وتطويرها، وتفعيلها وتقييمها، يعدّ أحد أهم الموضوعات التخصصية في الإدارة العامة الحديثة.

مشاكل من دون حلول

التعليم: تجسيد الحق في التعليم تطوّر وفقاً لسرعته: واحدة للفقراء والفئات الاجتماعية المهمشة، وأخرى للشرائح العليا من الطبقة الوسطى والميسورين. وانعكست هذه الإزدواجية تفاوتاً حاداً في نوعية التعليم، وتبايناً في معدلات الرسوب والتسرب والترقّع بحسب أنواع التعليم الرسمي والخاص، وكذلك وفق المناطق والفئات الاجتماعية المتنوّعة. وبدت بنية تدخلات الدولة اللبنانية في هذا الحقل (التعليم الرسمي) معاكسة لما انتهت إليه بنية التدخلات المماثلة في البلدان المتقدمة التي سبقتنا: حضور ضعيف نسبياً للتعليم الرسمي في لبنان في المراحل الابتدائية وما قبل الابتدائية، ومن ثمّ ارتفاع تدريجي لهذا الحضور في مراحل التعليم اللاحقة، وصولاً إلى الجامعة. ولعل التراجع الاقتصادي الذي طرأ على المجتمع في الفترة الأخيرة، فرض على اللبنانيين القبول

تبادل المعلومات في عصر ما بعد الحقيقة

الدكتور جاد ملكي*

عندما اندلعت الإحتجاجات في لبنان في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، نشر أشخاص من جميع مشارب الحياة دعواتهم وآرائهم على وسائل التواصل الإجتماعي. وبدت مقاطع الفيديو والصور والرسائل العديدة التي نشرها عفوية، وعبرت عن غضبهم واستيائهم من الوضع الإقتصادي والسياسي الحالي. لكن معظم الأشخاص تبادلوا المحتوى الذي أنتجه آخرون، غالباً من دون التحقق من صحة الإدعاءات أو توثيق مصادرها أو التأكد من مصداقيتها.

اليوم مع امتلاك المواطنين لهذه القوة الهائلة. لذلك يشعر الاعلاميون والمؤسسات الإعلامية التقليدية أن قيمهم قد تركتهم ضعفاء في مواجهة المعلومات الكاذبة التي ينشرها بعض المواطنين، بينما تواجه الحكومات الوضع (على الأقل تلك التي لا تغرق في غيبوبة دائمة) من خلال إقامة شعبة إضافية في قواتها المسلحة: الجيوش الإلكترونية وألوية الحرب الإلكترونية.

ما هو دور المواطنين في هذا السياق؟ قد نسارع إلى الحكم على الجماهير على أنها غير مسؤولة وغير أخلاقية وجاهلة. ولكن ماذا فعلت الحكومات لتأهيل هؤلاء المواطنين؟

خلال الحرب العالمية الثانية، إستثمرت الولايات المتحدة على نطاق واسع في الدعاية التي حذرت المواطنين من نشر المعلومات الحساسة لأعدائها. ولا يزال حتى اليوم يتردد صدى بعض العبارات الدعائية التي تحث على "ضبط اللسان لحماية السفن". لم يكن الهدف فقط تجنّب تسريب المعلومات الإستخباراتية للعدو، بل كان الهدف الأساسي هو الحد من الخطاب المحبط للمعنويات والشائعات الخطيرة التي يمكن أن تحرّض على النزاع الداخلي. في الوقت الراهن، يستثمر العديد من الدول في التربية الإعلامية كتدبير لتحضير المجتمع وتمكينه بواسطة أدوات الإتصال الجديدة.

ماذا فعلت الحكومة اللبنانية في هذا المجال؟ هل أخذت وزارات التربية السابقة والحالية بجدية، الدعوات المستمرة لدمج التربية الإعلامية في المناهج المدرسية والجامعية؟ لقد وجدت الإحصاءات الأكثر إثارة للقلق في استطلاعنا، أن 6% فقط من اللبنانيين تلقوا بعض التدريب في مجال التربية الإعلامية في حياتهم، فيما تظهر البيانات الأولية الواردة من بلدان أخرى، بما في ذلك العراق، نسباً مئوية أعلى بكثير. للأسف، لا يزال لبنان يتجاهل الحاجة إلى التربية الإعلامية.

مع اجتياح فيروس كورونا للعالم اليوم، هل سنتعلم من دروس الماضي؟ هل ندرك أن المواطنين غير المدربين إعلامياً، أي غير المدربين على أساليب التحقق من المعلومات وغير المدركين لتحيزاتهم الإعلامية، من المرجح أن يمارسوا عادات تنطوي على الخطر والتعصب والأذى في تعاملهم مع وسائل الإعلام؟ هل ستدرك الحكومة اللبنانية الجديدة قيمة تعميم التربية الإعلامية التي تملك القدرة على تحويل مجتمع بأسره إلى مواطنين يتحلون بإخلاق عالية ومسؤولين لا يتبادلون معلومات ذات جودة أعلى فحسب، بل يقومون أيضاً بدور المدققين في الحقائق ويكافحون المعلومات الخاطئة؟

لكن بعد ذلك، طرحنا تساؤلات حول إدراك الناس لمفهوم التحقق عندما اتضح لنا أن غالبية كبيرة على جانبي الإنقسام السياسي أقرت بنشر أي شيء يدعم قضيتها: قال 69% من اللبنانيين المؤيدين للإحتجاجات إنهم نشروا أي أخبار تدعم الإحتجاجات مقارنة بـ 0% من اللبنانيين المناهضين لها، فيما قال 39% من اللبنانيين المعارضين للإحتجاجات إنهم نشروا أي أخبار تعارض الإحتجاجات مقارنة بـ 0% من اللبنانيين المؤيدين لها. بالإضافة إلى ذلك، لاحظنا أن الذين أيدوا الإحتجاجات كانوا يميلون إلى الحصول على معلوماتهم من مصادر إعلامية مؤيدة للإحتجاجات والعكس صحيح، وهذا دليل على التعرّض الإنتقائي. ويمكن الاطلاع على الدراسة الكاملة هنا: www.imrt.lau.edu.lb في الوقت الراهن تواجه المجتمعات الديمقراطية تحدياً تاريخياً. في الماضي، كان الاعلاميون والمؤسسات الإعلامية يتحملون مسؤولية جسيمة لإبقاء المجتمع على اطلاع بالمستجدات، بينما كان دور القانون حماية حقوق الصحافة الحرة من التدخلات الحكومية. ولكن هذه العلاقة تغيرت

يميل الناس إلى الإختلاط بأشخاص لديهم أفكار مماثلة لأفكارهم (على وسائل التواصل الإجتماعي) يعززون تحيزاتهم وأحكامهم المسبقة.

وبما أننا غارقون في المعلومات ولدينا وقت وطاقة محدودان، فإننا نميل في أغلب الأحيان إلى اختيار وسائل الإعلام والأفكار والأشخاص الذين يؤكدون معتقداتنا من جديد، أي ما يسميه الباحثون التعرّض الإنتقائي. عندما نصل إلى إعادة تأكيد المعلومات، تنهار دفاعاتنا الأساسية، ومن الأرجح أن نتبادل الآراء المطمئنة من دون أدنى شك، في حين أنه من الأرجح أن نرفض ونحذف المعلومات التي تتعارض مع معتقداتنا.

عندما أجرين استطلاعاً وطنياً في الآونة الأخيرة لمعرفة كيف يطّلع اللبنانيون على الأخبار المرتبطة بالإنتفاضة، سألنا عن عاداتهم المرتبطة بوسائل التواصل الإجتماعي. في البداية، سرّنا عندما قال غالبية المشاركين (80%)، إنهم يتحققون من المصادر الأصلية قبل تبادل المعلومات، وقال 73% منهم إنهم يتبادلون الأخبار الصادرة فقط عن مؤسسات أو أشخاص يثقون بهم.

هنا تكمن المعضلة في البيئة الإعلامية الحديثة: وفرة في المعلومات والأدوات اللازمة لنشر الآراء، التي من المفترض أن تكون سوقاً متنوعة للأفكار الجيدة للديمقراطية، تقابلها كمية هائلة من المعلومات الكاذبة والدعاية والضجيج. من ناحية، يتمتع المواطنون اليوم بقدرة غير مسبوقة على الوصول إلى المعلومات واستخدام أدوات التواصل الفوري على امتداد مسافات شاسعة. من ناحية أخرى، قد يؤدي فيض المعلومات إلى تشويش على التفكير والقرار، لا سيما في نشر ومشاركة المعلومات التي تصلنا. هذا إذا افترضنا حسن النية. لكن يمكن إساءة استخدام أدوات حرية التعبير بسهولة لأغراض سيئة بصورة متعمدة أيضاً، وهو امتياز كان حكرًا على الحكومات والشركات الكبرى في الماضي.

من المفترض أن يؤدي المزيد من المعلومات إلى تحلي المواطنين بقدر أكبر من المعرفة، والذي يعتبر ركيزة للديمقراطية، ولكن كما هائلاً من المعلومات قد يؤدي إلى ظهور العقلية القبلية والمغلقة الناتجة مما يسميه الباحثون في مجال الاتصالات "غرفة الصدى" أو تعزيز المعتقدات في نظام تواصل مغلق، حيث



الإعلام الرقمي بين الأخبار الزائفة والمسؤولية الاجتماعية

نور الميلي*

نوار بكسراوي**

من البديهي أن يمتلك أحدنا حساباً على إحدى منصات التواصل الاجتماعي، نظراً إلى تعاظم دورها وتأثيرها، حيث لم تعد مهمتها محصورة على التواصل بين الأصدقاء فحسب، إنما تعدّتها إلى تدخل أدق تفاصيل حياتنا لتكوّن عالماً موازياً يشبه عالمنا المادي، برقابة أقل ومساحة تعبير أوسع. عدا عن أنها لا تحتاج إلى ميزانية كبيرة بالإضافة إلى سرعتها في نقل المعلومة، لذلك لديها جرأة أكبر في إظهار وجهة نظر الشارع أو الأفراد بحرية أكبر من "الإعلام التقليدي" الذي لا يزال مرهوناً بيد السلطات في دول العالم الثالث.



رغم كل هذه المميزات التي تمكّن وسائل التواصل الاجتماعي من التربع على عرش الإعلام ودخولها ميدان السلطة الخامسة بعد الإعلام التقليدي، والتي غالباً ما يكون لها الأثر الأكبر على عملية صنع القرار، تلك الوسائل تبقى سلاحاً ذا حدين، فهي تستطيع المساهمة في نهوض المجتمع من خلال توعية الأفراد على ثقافة المواطنة وتعريف المواطن بحقوقه وواجباته بعيداً من التعصب والتبعية، أو يمكنها أن تكون أداة مشبوهة لخدمة جهات معينة.

من هنا يبرز دور المواطنة الفاعلة في توجيه الإعلام الرقمي بعيداً من سياسة اللعب على العواطف، لأنها تمثل ثغرة كبيرة يمكن استغلالها لغايات شخصية وبالأخص عندما نتكلم عن بلد كـلبنان له خصوصية مختلفة عن أي بلد آخر، نتيجة ما مرّ به من حروب أهلية أثرت على تركيبته الاجتماعية، أو بسبب موجة النزوح التي تعرّض لها في الفترة الأخيرة.

لعل أبرز مثال على ذلك، هو حملة العنصرية التي قامت بها بعض الجهات اللبنانية ضد اللاجئين وعلى سبيل المثال: نشرت إحدى القنوات التلفزيونية اللبنانية تقريراً بعنوان "السرطان يجتاح لبنان... وسببان لانتشاره". قد يبدو العنوان عادياً، لكن ما بين سطور التقرير تحليلات ليس لها أساس علمي، وإنما فقط إتهامات تحمّل اللاجئين مسؤولية إرتفاع نسب الإصابة بالسرطان.

لم تقتصر الشائعات على اللاجئين فقط، بل تعدّتهم إلى أبعد من ذلك. حتى فيروس كورونا كان له حصته من الشائعات من خلال الترويج لأخبار ليس لها صلة عن إصابات بالفيروس في الجنوب وإقليم الخروب، مما دفع وزير الصحة للخروج بتصريحات تطمئن اللبنانيين بعدم تسجيل أي حالة للفيروس في لبنان.

تلك المعلومات المغلوطة أدت إلى وجود هوة بين مكونات المجتمع، استطاعت بعض منصات وسائل التواصل الاجتماعي ردم جزء منها، وذلك من خلال صناعة مواد إعلامية تعمل على دحض الأخبار الكاذبة. نلاحظ أيضاً أن من يقود هذه المنصات، هم غالباً مجموعات شبابية من الناشطين المؤمنين بقضايا مجتمعهم. من هنا يبرز دور هذه المنصات في التوعية المجتمعية وأهمية المواطنة من خلال العمل على تقليص الفروقات العرقية والدينية، بالإضافة إلى تعزيز مفهوم السلام بين اللاجئين والمجتمع المضيف.

لذلك يعتبر هذا النوع من الإعلام طفرة على مستوى مدينة طرابلس بشكل خاص ولبنان بشكل عام. صحيح لم تعدّ الصفحات الافتراضية، لكنها استطاعت التغلّب على كثير من العوائق التي لا تزال القنوات المهمة تقع أحياناً في فخّها، حتى أصبحت تلك الصفحات الافتراضية هي الرقيب على عمل القنوات الفضائية، إما من طريق فيديوهات ساخرة أو توضيحية، لأنها لا تعتمد على الخبرة الإعلامية فحسب، بل تخضع لتدريبات عدة قبل انطلاقتها، حيث تركز على المواطنة وبناء السلم الأهلي.

على سبيل المثال: منصة شدّة التي هي جزء من منصات عدة على موقع الفاييسوك، تعمل على نقل أفضل صورة لمدينة طرابلس. هذه المنصة فتحت أبوابها للمتطوعين منذ شهر كانون الثاني 2019 وحتى شهر كانون الأول قامت بتدريبات مكثفة عن السلام والمواطنة وصولاً إلى أخلاقيات الصحافة، بالتزامن مع تقنيات الصحافة الرقمية ومهاراتها.

بما تملكه من تجهيزات فنية أو ميزانية مهولة، لأنّ العالم يملك عدداً من قنوات لا تحصى، لكن هل هذه القنوات متساوية في التأثير؟ طبعاً لا، لأنّ التأثير لا يكون بالصورة المبهرة فقط أو محاولة تجميل الأمور من خلال كاميرا حديثة، ولأنّ مهمة الإعلام لا تقتصر على نقل الصورة من دون معالجة المشكلة، وهذا ما تحاول المنصات الجديدة فعله.

* منسق إعلامي لمختبر "شدّة" الإعلامي
** صحافي

لم يقتصر عمل شدّة على التدريب فقط، بل رافقها العديد من صناعة الفيديوهات التي تحاكي مشاكل مدينة طرابلس ولبنان بشكل عام من خلال برامج تعرض المشاكل وتقدّم الحلول، أو حملات مناصرة لقضية المرأة ومكافحة الإتجار بالبشر، وصولاً إلى الدفاع عن اللاجئين ضد حملات التحريض التي تنتهجها بعض الجهات لمصالحها الضيقة. من خلال تلك التجارب البسيطة في عالم وسائل التواصل والممارسة العملية على أرض الواقع، يتضح لنا أنّ أهمية الوسيلة الإعلامية لا تقدّر

تغيير الوسائل: الشباب اللبناني يُحقق ذاته

كريم شبيب*

يُعتبر المشهد الإعلامي في لبنان فريداً في المنطقة نظراً إلى ما يضمّه من مجموعة متنوّعة من القنوات والمنصات التي يملكها عدد من الأشخاص، مقارنة بنظيراتها على مستوى المنطقة العربية. غير أن هذا الواقع دفع الكثير من اللبنانيين للسعي إلى شيء مختلف.

فقط على تغطية الأخبار، بل أيضاً على المناقشات والروايات على الإنترنت. إن الرسائل الصوتية المهمة على واتساب والحملات المخادعة على وسائل التواصل الاجتماعي التي تمّ تجميعها بواسطة روبوتات تخلق معلومات متنافرة، أثارت القلق لدى المواطنين اللبنانيين عموماً، وغالباً ما تحاول تأجيج التوترات الطائفية في الوقت الذي يستمر عدد متزايد من اللبنانيين في رفضها.

يقف لبنان حالياً عند منعطف دقيق بعد أن عجز عن تسديد ديونه للمرة الأولى، ومن المقرر أن يقدم خطة إنقاذ اقتصادية. وفي هذا السياق، إزدادت المطالبة بالمعلومات والشفافية والمساءلة أكثر من أي وقت مضى.

تشهد الصحافة المستقلة تزايداً مستمراً في حجمها مع صحافيين أمثال حبيب بطاح ولازا بيطار وآخرين في مواجهة الإتجاه السائد، من خلال تطبيق معايير تحريرية صارمة وإعداد التقارير المتعمّقة. يرى حجار أن طفرة المنصات الإعلامية المستقلة التي تعمل من دون قيود على التحرير مثل "ميغافون" و"درج" و"مصدر عام" في السنوات الأخيرة، تلعب دوراً أساسياً في معالجة المشاكل مع وسائل الإعلام اللبنانية، لا سيما في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية في لبنان.

بدوره يعتبر حجار أنه هو، بالإضافة إلى الممثلين الكوميديين الآخرين والمؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي، يريدون مواصلة القيام بدورهم في تعزيز الشفافية وإرساء الديمقراطية والمواطنة، وهو ما يكمل دور وسائل الإعلام المستقلة، بحسب رأيه.

وختم قائلاً: "يجب أن نكون جميعاً مستعدين ومطلعين على أسباب سير الأمور بشكل خاطئ.. [بهذه الطريقة] يمكننا جميعاً معالجة الوضع وبناء شيء جديد معاً".

* صحافي

الإجتماعية والسياسية في مختلف المناطق اللبنانية. وهذا لا يقتصر على لبنان، إذ أثبت ساخرون مثل الناقد الإعلامي باسم يوسف ومقدم برنامج "جو شو" يوسف حسين، أن هذه الظاهرة إقليمية.

سواء استخدموا خشبة المسرح أو فيديو قصير على إنستغرام، فقد اكتسبوا جمهوراً ضخماً يشعر أنهم يعبرون عن وجهات نظر وآراء غالباً ما تكون مستبعدة في رواية وسائل الإعلام التقليدية.

وساهم وجود هذه المصادر الجديدة للمعلومات في مساحات محايدة في نمو حجم جمهورها. يمكنها الجمع بين مجموعة متنوّعة من الأشخاص لتعزيز الحقوق المدنية، والتنديد بالسياسات القائمة، والدعوة إلى التغيير عبر استخدامها الأماكن الثقافية والإنترنت.

كما يتم تشكيل تجمّعات مثل drow-kwa التي تجمع بين الممثلين الكوميديين القادرين على التعبير عن أنفسهم بارتياح وتسخير حريفتهم ومشاطرة الآخرين مواردهم. وفي الوقت نفسه، تواصل قنوات المؤثرين من كافة المشارب على منصات التواصل الاجتماعي، إنشاء مساحة حرّة ومفتوحة للمناقشة والدعم الجماعي.

تشكل هذه المساحات أرضاً خصبة للحوار، بحيث يتبادل الناس التجارب والجوانب المشتركة، ويناقشون اختلافاتهم بحسن نية عندما يتخطون الحواجز الأيديولوجية والطائفية المفروضة عليهم.

بالنسبة إلى الممثلين الكوميديين مثل نور حجار، لا توجد طريقة أفضل من الأضحكة لتعزيز الحوار والمشاركة المدنية.

فقد قال: "نحن نضغط من أجل تحقيق المشاركة السياسية للمواطنين. الكوميديا هي ألطف طريقة لتكون جاداً بشأن ذلك... الوجه الأكثر ودية للتحدث مع صاحبه عن السياسة".

غير أن هذا التطور الجديد لا يعني جيلاً متعطشاً للمعلومات والعمل الوطني من العقب التي لا تزال تعترض طريق الأشياء.

من بين العقب الكبيرة التصاعد الأخير في حملات التضليل التي أثرت ليس

على الرغم من هذا التنوع، تعاني وسائل الإعلام اللبنانية من قيود كبيرة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بملكيتها. لقد كشف مرصد ملكية وسائل الإعلام في لبنان، وهو مشروع أعدته مؤسسة سمير قصير في لبنان و"منظمة مراسلون بلا حدود" غير الحكومية الدولية، أن الغالبية العظمى من وسائل الإعلام اللبنانية يملكها ويديرها أنصار الأحزاب التقليدية في البلاد ورجال أعمال لديهم التطلعات نفسها. وهذا يترك مجالاً محدوداً لجيل جديد يتحدى هذه الإعتبارات، ولطالما كان داعماً للوضع الطائفي والسياسي والإقتصادي القائم.

تشعر هذه الفئة الجديدة من اللبنانيين بأنها مستبعدة من البرامج والروايات السائدة، ولا تثق بها بالضرورة. وقد تكثفت هذه التطورات بشكل خاص في الأشهر الأخيرة في أعقاب موجة من الإحتجاجات الواسعة المطالبة بالإصلاح والشفافية. لقد قلل الإعلام اللبناني من شأن هذه المسائل والمطالب، أو نسجها بطريقة تُشعر هذا الجيل أنها لا تعالج مظالمه.

يشعر العديد من المواطنين أن وسائل الإعلام المستقلة والشاملة للجميع تلعب دوراً بالغ الأهمية في الضغط من أجل تحقيق الشفافية من خلال التحقيقات الصارمة، وفي تعزيز المواطنة من خلال إدماج الأصوات التي تمثل الشرائح السكانية المختلفة. أما في المشهد الإعلامي، فتشعر هذه الفئات بأنها مستبعدة. وفي الأشهر الأخيرة، إزداد الطلب على المعرفة فيما ازداد الإهتمام بالمشاركة المدنية مع استمرار إنهيار الإقتصاد اللبناني.

منذ نهاية الحرب الأهلية في لبنان في عام 1990 بعد أن استمرت 15 عاماً، اعتُبر التحدث في السياسة والقيام بدور ناشط في الإعتراض على الوضع القائم من المحرّمات التي لا تلتقى صدى لدى الكثير من الشباب اللبناني. وفجأة وجد الفنانون والمؤثرون أنفسهم يسدون ثغرة كبيرة في معالجة هذه المطالب.

وفي هذا الإطار، قال نور حجار الممثل الهزلي اللبناني ضاحكاً: "نحن قادرين على التواصل!"، وأضاف: "نحن نربط كل شيء بحياتنا اليومية".

حجار من بين مجموعة من الممثلين الكوميديين، مثل شادن وأولكسندرا الزهران وجينو رعيدي الذين لفتوا الإنتباه بأرائهم حول مختلف القضايا

المواطنة: الكتابات على الحائط



الطلاب في شمال لبنان يناضلون في سبيل المواطنة - بين التمكين والحرمان من الحقوق

ناتالي روزا بوخر*

إعتباراً من 18 تشرين الأول 2019، قام سكان مدينة طرابلس من خلفيات متعددة بتحويل ساحة النور إلى منتدى عام. وكانت تجتمع حشود من الناس في كل ليلة طيلة أسابيع وهم يرددون شعارات ثورية ويعبرون عن الإحتجاجات ويرقصون. كما انضم العديد من الشباب اللبنانيين إليهم، ولفتت النساء الأنظار على وجه الخصوص بسبب ما أظهرن من شراسة وشجاعة وبلاغة. ولكن الأقفال التام الأخير الناجم عن فيروس كورونا أجبر الطلاب والمحاضرين الجامعيين على التكيف مع الواقع وتحويل المواد وممارسة الأنشطة إلى الإنترنت.

بشكل كبير بل أنها ذات طابع اقتصادي. وقال: "لم يعرفوا كيف يتحولون إلى العمل السياسي الواقعي والأنشطة الأخرى، إذ يؤمن الكثيرون بالحل السريع ويعتقدون أن المسألة ستنتهي في شهر واحد. من ناحيتي، أؤمن بالرؤية الطويلة الأمد". ووصف الحجار الأجواء بأنها قاتمة، فقال: "توقف الكثيرون عن الإحتجاج واختاروا الإهتمام بأمورهم الخاصة. كما مارست الأحزاب السياسية والأسر ضغوطاً في هذا المجال".

في حين أنه قد يكون من السابق لأوانه تقييم مكاسب الحركة الإحتجاجية، خاصة في ما يتعلق بحقوق الطلاب، أشار الحجار إلى أن طلابه بدأوا الدراسة وحضور المزيد من الحلقات الدراسية. وأكد الشامي هذا الأمر بقوله: "على العموم، شعرت في هذه الفترة أنني كبرت بسرعة بسبب هذه التغييرات الحاصلة من حولي، وكذلك التغييرات في أفكار وتأملي".

ورأى الحجار أنه "ربما أعظم إنجاز تحقق هو أن الساحة جمعت بين مدينتين. فقد اجتذبت جلسات المناقشة والمبادرات المدنية التي تم إطلاقها في الخيم ما بين 100 و 200 طرابلسي خلال الأشهر الماضية، بحيث أشركت المواطنين الأغنياء وسكان المناطق الأكثر فقراً في المدينة!".

نظراً إلى أن الإجماع في الأماكن العامة لم يعد آمناً وممكناً بسبب الوضع الحالي الذي فرضه انتشار فيروس كورونا، قام التكريتي والحجار وآخرون بنقل المناقشة إلى الإنترنت⁽²⁾ وليس من المستغرب أن تستكشف المواضيع الحالية جوانب عديدة من الأزمة الصحية والإقتصادية التي يواجهها لبنان.

* كاتبة وباحثة

(2) <https://www.facebook.com/FacebookGroup> مدرسة-المشاغبين-

إنفاضة طرابلس / <https://www.youtube.com/channel/UCz2RbTsHnjw66clqHglpQwYouTubeChannel> -108966520529408and

يساهم أيضاً في استبعاد الشباب من الشؤون العامة عبر السياسات التربوية التي تهتمش أي تثقيف سياسي للأطفال⁽¹⁾.

وقال الحجار: "إن الإصطفاة التام بين الجامعات والتوجهات الدينية أو السياسية يؤثر على الطلاب والموظفين، غير أن يوم 17 تشرين الأول/أكتوبر شكل لحظة تاريخية فاصلة. لقد كسر الجليد مع النظام السياسي القائم! كان الطلاب متحمسين للمرة الأولى للتحدث عن السياسة وشاركوا في الإحتجاجات والمناقشات التي جرت في الخيم المنشأة في الساحات".

من بين الخيم التي بدأت تتكاثر في ساحة النور وفي محيطها، كانت أربع بإدارة الطلاب: ثلاث يديرها طلاب الجامعة اللبنانية وواحدة لطلاب الجامعات الخاصة.

من ناحيته، أطلق عبيدة التكريتي، خريج الجامعة الأميركية في بيروت والمزود بمكبر قديم للصوت، جلسات مناقشة عامة يومية في تشرين الأول 2019. في البداية ضمّ الحضور سبعة أشخاص، ولكن العدد ازداد بطريقة طبيعية ليبلغ 260 شخصاً في حلول أوائل آذار/مارس. وأوضح التكريتي قائلاً: "لقد أظهروا المزيد من التفاعل. فإلى جانب تطرقنا إلى المسائل السياسية، قمنا أيضاً بإدخال المنهجية السياسية والفلسفة المتعلقة بالأحداث إلى العروض التي تستغرق 10 دقائق".

وشملت المواضيع التي تمت معالجتها "كيفية التواصل مع الأشخاص المعارضين للثورة"، و"كيفية الوقاية من فيروس كورونا"، بالإضافة إلى جلسة حول وجوب امتناع لبنان عن دفع سندات اليورو.

تجدد الإشارة إلى أنه تم رفض محاولات لعقد مثل هذه الجلسات في جامعات أخرى، من قبل إدارتها المعنية.

وحين سُئل التكريتي في آذار 2020 عن كيفية تطور الوضع منذ تشرين الأول/أكتوبر، رأى أن العديد من الطلاب مستأوون الآن، لا سيما وأن مشاكلهم لم تعد سياسية

<https://www.legal-agenda.com/en/article.php?id=6370> (1)

شاركت نالا القلموني من الميناء، وهي طالبة التصميم الجرافيكي في الجامعة اللبنانية، إلى جانب الشباب اللواتي سرن في المسيرات الإحتجاجية اليومية. وتذكرت قائلة: "لقد شاركت أيضاً بطرق أخرى تشمل نشر الرسائل والمطالب على منصات وسائل التواصل الإجتماعي".

أما زميلها نزيه الشامي الطالب في الجامعة اللبنانية، الذي شارك أيضاً في الحركة الإحتجاجية، فقد طرح دور المرأة كواحدة من أعظم نجاحاتها بقوله: "كنت فخوراً برؤية مدى قوة النساء واحتلالهن العناوين الرئيسية للصحف في العديد من القصص".

ورأى سامر الحجار، الأستاذ المحاضر في كلية إدارة الأعمال في جامعة البلمند، والذي أعد جلسات مناقشة عامة في ساحة النور بعنوان "مدرسة المشاغبين"، أن الطالبات هن أكثر نشاطاً بشكل عام من نظرائهم الذكور: "كانت هناك شعارات قوية مؤيدة للمرأة وبرزت أجندة إضافية لها في هذه الثورة".

وأشار إلى أن الطلاب يدركون أنهم محرومون من حقوقهم ومن تمتعهم بوضع المواطنة الكاملة. وقال: "الطلاب غير منظمين، وليس لدينا طلاب شباب لديهم آراء سياسية مستقلة... إنهم يعبرون عن احتجاجاتهم على التطبيقات الهاتفية!". وأضاف الحجار قائلاً: "الحقوق الأساسية غائبة. وهذا يتناول مسألة الجنسية والبطالة. إنه العامل الرئيسي الذي تسبب بالتظاهرات، لا سيما إذا اعتبرتم أن طلابي يأخذون مواد في إدارة الأعمال خلال ثلاث سنوات بتكلفة 15,000 دولار سنوياً، وأن ما بين 90% و 95% منهم يفكرون في مغادرة لبنان بسبب عدم وجود آفاق مستقبلية هنا على الإطلاق".

في مقال نشر مؤخراً على الموقع الإلكتروني للمفكرة القانونية، إعتبرت لما كرامي الأستاذة الزائرة في كلية الحقوق في جامعة كولومبيا، أن "النظام التعليمي

© آمال شريف



المرأة في زمن الثورة: أم، إعلامية، ناشطة... هي من حمت الرجل!

منال شعيا*

ربما ليست صدفة أن نختار الحديث عن المرأة في زمن الثورة. منذ 17 تشرين الاول 2019، برزت المرأة اللبنانية، في ثورة طبعت لبنان الحديث. فأثر المرأة في هذا الحراك؟

هذه المعادلة تكاد تكون بعيدة عن زمن الثورة التي يشهدها لبنان، لكون المرأة غالباً ما كانت في الصفوف الأمامية للمواجهة، ولأنها أثبتت كيف تترجم المواطنة الحقيقية على الأرض. من هنا، بات الحديث عن التمييز أمراً مستبعداً. وقد برز دور المرأة جلياً عند كل اشتباك، إذ كانت هي الحد الفاصل بين المتظاهرين والقوى الأمنية، وشكلت بنفسها "أسلاكاً شائكة" لمنع أي احتكاك بين الطرفين. باختصار، كانت هي من تحمي الرجل! مرة جديدة، تثبت المرأة أنها تشارك الرجل في المواطنة الحقيقية.

القوى الأمنية لم تفرّق بين إعلامي وإعلامية
على مدى أكثر من ستة أشهر، كان الإعلام الركن الأساسي في الثورة. وفي التجربة الميدانية، اختبرت الإعلامية راشيل كرم الحراك من منطلق حساسة هي طرابلس.

تقول: "الدور يختلف باختلاف الطابع بين المرأة والرجل، فالمرأة عموماً تميل إلى التهدئة، وتقارب الواقع من عمق إنساني أكثر من الرجل، وتدرك كيف تلامس الوجد والمعاناة. إنما لا اعتقد أن تعاطي الناس مع الإعلامية يختلف منه مع الاعلامي، حتى تعامل القوى الأمنية معها لا يختلف، وهذا ما لمستته، بحيث أن المرأة لم تكن أبداً محمية في الثورة، فالقوى الأمنية لم تميّز بين رجل وامرأة، وخصوصاً بغضبهم، لا تميّز أبداً".

فكرت كرم كإمرأة. ربما مع الرجال، تكون المعادلة واضحة: قوة مقابل قوة. إنما مع المرأة المقاربة تختلف. وتعترف كرم أن "شخصية المراسل تؤدي أيضاً دوراً أساسياً، بحيث أن التجربة المهنية والنظرة إلى الإعلام وإلى المهنة ككل، عوامل تشكل ركناً أساسياً في طريقة التعاطي مع الحدث، وهذا ما يدفع إلى التمييز بين الإعلاميين، سواء كانوا رجالاً أم نساء".

لكن الإعلام عموماً يواجه تحدياً كبيراً هو "السوشيل ميديا"، إذ بات كل فرد صحافياً. يقوم تجربة الإعلاميين الحقيقيين، وهذا في جانب منه سلبي ويسيء إلى المهنة.

هذا "التفلت" لا يخدم أبداً المواطنة الحقيقية، بل يهددها ويبعدها عن مسارها السليم، لأن المسؤولية الوطنية لا يمكن فصلها أبداً عن المواطنة، بل هما وجهان لعملة واحدة.

... باختصار، إنها المرأة اللبنانية التي اختزنت الكثير من التجارب، من زمن الحرب كما من زمن السلم... ومن زمن الثورة أيضاً. لذلك قيل "إن الثورة أنثى...".

ومنطق مشاركة المرأة الرجل في كل الميادين، حتى تلك التي تعتبر خطرة.

هذه النقطة الإشكالية في المساواة بين الرجل والمرأة دفعت بتقرير التنمية البشرية لعام 2019 إلى أن يعالج القضية من إطار "أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين". ويلفت التقرير الذي يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن "عدم المساواة بين الجنسين في القرن الحادي والعشرين يعتبر أمراً جوهرياً ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية البشرية، وهو يبدي ديناميات التقارب في الإمكانيات الأساسية والتباعد في الإمكانيات المعززة، علماً أن المرأة لا تزال في كثير من أنحاء العالم تفتقر إلى دعم في الوظائف الأساسية للحياة، ويتجلى ذلك في دليل الفوارق بين الجنسين ومكوناته، ما يعكس فجوات في الصحة الإنجابية وفي التمكين وسوق العمل وغيرها من الجوانب".

إلا أن التقرير نفسه يتحدث عن "تقلص أوجه عدم المساواة، في بعض الإمكانيات الأساسية في معظم البلدان، إنما بشكل بطيء"، ويؤكد أن "غمة رسالة أساسية وهي أن عدم المساواة يتراكم مدى الحياة، وكثيراً ما يعكس اختلالات عميقة في موازين القوى".

التي تجعل المرأة مسؤولة وطنياً مثلها مثل الرجل، ولأن المواطنة الحقّة لا بد من أن تعزّز أيضاً السلم الاهلي وتحميه من أي عنف.

ليندا خير الله، هي إحدى الأمهات اللواتي شاركن في مسيرة الشياح، تخبر عن ذلك النهار بقولها: "كان يوماً عظيماً. لم نشعر إلا بذلك الحب العفوي الذي كان سائداً بين الجميع. مسلمون ومسيحيون، كلنا يجمعنا همّ واحد، ووجد واحد، وهو ضيق العيش في هذا البلد".

تتابع: "كلنا أمهات، ولا نريد ابناؤنا خارج هذا الوطن".

ليندا أم لثلاثة شباب، لم يبق منهم إلا واحد في لبنان. تعلّق: "تعبت من الهجرة، رغم أنني لم أجربها بنفسي، لكن تجربة أولادي كافية بأن تجعلني أكرهها. وبالطبع، هذا الوجد يتشاطره كثر من الأمهات".

تعترف ليندا بأن المرأة اللبنانية، وتحديداً الأم اللبنانية، عاشت الكثير وتعذبت، وليس غريباً أن تكون في الصفوف الأمامية لتلك الثورة. "إنه الوجد الذي يحركها، لذلك، تأتي تجربتها صادقة ومؤثرة".

هذا الحراك النسوي عزّز أكثر مفهوم المواطنة

إذا انطلقنا من المنطق القائل أن المرأة مواطنة مثلها مثل الرجل، وبالتالي تتمتع بكامل الحقوق والواجبات مثله، لا يعود الحديث عن تميّز ما حديثاً مبرراً، لأنه، في هذه الحالة، تصبح المرأة مواطنة تشارك الرجل في الحياة المهنية والاجتماعية والثقافية والسياسية - الوطنية، وبالتالي "الثورية".

أسلاك شائكة

في زمن الثورة، لا يمكن اعتبار مسألة المساواة بين المرأة والرجل من المسائل العابرة. إنما إذا أردنا ربطها بمفهوم المواطنة ككل، عندها، تصبح المساواة أمراً تفصيلياً ولا تغدو مهمة. وربما، هذا ما دفع بالمرأة اللبنانية إلى الإنخراط أكثر فأكثر في الثورة منذ انطلاقها، وكانت جنباً إلى جنب الرجل على كل المستويات، لئلا نقل أنها تفوّقت عليه في بعض الأمكنة.

تمثل الدور الأعظم الذي أظهرته المرأة في الثورة، في تظاهرة الشياح - عين الرمانة، مع ما تعنيه هذه المنطقة من رمزية راسخة من زمن الحرب. فكان القرار "النسوي" في تنظيم تظاهرة هناك منعاً لتكرار تلك التجربة المرة، إنطلاقاً من المواطنة الحقيقية



أن ننتقم لحقوقنا المسلوقة

آمال شريف*

عندما أسافر، أكرّس بعض الوقت لاستكشاف الساحات العامة وكذلك الحدائق وغيرها من المرافق العامة لأنها بالنسبة إليّ أساس المجتمعات الناجحة. فهي مرآة تعكس السياسات المجتمعية ومستوى الخدمات التي تقدّمها الدولة إلى جميع فئات المجتمع، والفرص التي تتيحها لهم للإلتقاء والتفاعل، خصوصاً عندما تكون هذه الأماكن في متناول كل مكوّنات المجتمع من دون تمييز بينهم، إن كانوا من كبار السن أو من ذوي الإعاقة أو من العائلات.



في لبنان، أتساءل دائماً لماذا تبدو ساحاتنا فارغة وكأننا نحيا في مدن مهجورة. ربما السبب هو الحرب الأهلية وعواقبها. عندما انتهت الحرب لم يكن هناك أي عمل جاد لإعادة بناء الحيز العام واستخدام هذه المساحات المفتوحة والمشاركة لخلق تقارب بين أبناء الوطن المنهكين من الحروب في ما بينهم. فبقيت الفضاءات العامة شبه مهجورة، ولم يتم استغلالها كمنطلق لفتح نقاشات متنوعة بين مختلف المجموعات الإجتماعية والسياسية والدينية الخارجة من الحرب المدمرة على كافة المستويات، والعمل معهم على الانتقال من الحرب إلى السلم ولتعزير مفاهيم التشارك وقبول تنوع الآخر، بدل كل ذلك تحوّلت الساحات إلى مرائب للسيارات إلى أن حلّ يوم ١٧ أكتوبر فتغيّر المشهد.

المميّز هذه المرة، هي اللامركزية للإحتجاجات، إضافة إلى الخيم المنتشرة في كافة المناطق والتي لم تقتصر فقط على ساحات بيروت. لعبت هذه "الخيم" دوراً كبيراً خصوصاً في الأسابيع الأولى. ففتحت النقاشات وجلسات حوار والتدريب والتثقيف في مجالات عدة، وأصبحت أمكنة للتشارك والتفاعل والتبادل، حتى أن هناك خيمة في شمال لبنان لمحو الأمية. نحن في جمعية "HalTek"، تردّدنا وفضلنا عدم نصب خيمة لنا في ساحة الشهداء للتعريف عن "الإعاقة"، لأننا في الجمعية ندعو إلى إقامة مجتمع شامل (inclusive) يضم ويساوي بين جميع أفراد من دون تمييز. كما تركز قيمنا الجوهرية على تقديم الحلول لتحسين الأوضاع في البلد، بعد أن لاحظنا تراجع الخدمات، وانحدار نوعية البنية التحتية وشبه غيابها، فضلاً عن العمل على تغيير الصورة النمطية لذوي الإعاقة. فنحن كأفراد من ذوي الإعاقة لدينا مطالب المحتجين نفسها، نعاني مما يعانونه. قد تكون مطالبنا مختلفة بتفاصيل دقيقة أكثر بعض الشيء ولكننا مثلهم، لا نتمتع بالتأمين الصحي، ولا التقاعدي ولا نعيش حياة مرفهة. لا نمارس حياتنا السياسية كما أقرها الدستور والقوانين، ليس لتقصير منا ولكن لأسباب عديدة. الحراك حركة شعبية كبيرة، نفضل أن نكون جزءاً منه بدل أن ننقل عنه، نتظاهر تحت الشعارات نفسها وما إن نتحقق مطالب الكل سيكون طريقنا أسهل وأسرع لتحقيق مطالبنا الخاصة.

نزل الناس إلى الساحات من كل الفئات العمرية، ومن كل المناطق ومن كل الطبقات الاجتماعية، لاستعادة مواطنتهم (citizenship) المسلوقة. إستغلوا الحيز العام للتلاقي، ورفعوا شعارات عديدة أهمها المطالبة بالدولة المدنية. تحوّلت جدران المدن إلى جداريات لإعلان المطالب الكثيرة: الساحر

يوم. كلي ثقة بأن المواطنين سيحققون الشعارات التي رفعوها من الحق: في التعليم، في استخدام المرافق العامة، الحق في المشاركة بالانتخابات ترشحاً واقتراعاً، الحق في منح المرأة جنسيتها لأطفالها، الحق في ضمان الشيخوخة، والحق في الرعاية الطبية وغيرها من المطالب، وهنا لن أنسى صديقي "ألان" الذي رحل بمرض السرطان قبل يوم من جلسة الثقة تاركاً خلفه وصية للثوار "إنتقموا لي من جارور الأدوية. إنتقموا لي من كل التلوّث الذي يفتك بنا. إنتقموا لي من فاتورة استشفائي الباهظة التي بلغت منذ سنتين لغاية اليوم حوالي ٨٠ مليون ليرة من جيبي الخاص لأن الضمان ما يغطي كل شي. إنتقموا لي من نظامنا الصحي المقيت المذلّ على أبواب وزارة الصحة ومؤسسة الضمان الإرهابية. إنتقموا لنا جميعاً". ربما آلان محق، هي معركة انتقام بيننا وبين من سلبنا حقوقنا.

معوّقين، أولاً نحن مواطنون، نحن جزء من القوّة العاملة المنتجة وقوّة استهلاكية أيضاً، نحن كبقية أفراد المجتمع وإن كنا نعاني من إعاقة ما، فنحن نقوم بنشاطاتنا اليومية أسوة ببقية أفراد المجتمع. لدينا احتياجات لكنها لا يجب أن تعزلنا عن البقية. في مشاهد لم نعهدها من قبل، في إحدى الليالي كان هناك صبية على كرسيها المتحرك بين الحشود، تشارك مع المحتجين في قطع جسر الرينج. وفي يوم جلسة منح "الثقة" للحكومة، كان هناك في الساحة، شاب من مستخدمي الكراسي المتحركة، مجهزاً بالكاسك، وبثياب تحميه من المياه يشارك في الإحتجاجات ويواجه خراطيم المياه والقنابل المسيلة للدموع مع بقية الشبان. لم استغرب كثيراً هذين المشهدين، فقد اعتدت منذ بداية الحراك على مصادفة شبان وشابات في الساحات من مستخدمي الكراسي، يمارسون حقهم الطبيعي كأفراد يسعون إلى التغيير أسوة ببقية المطالبين بحقوقهم، اعتدنا يوماً أن نحیی بعضنا البعض من بعيد. مرّت خمسة شهور من عمر الحراك وكأنها ألف

* ناشطة ومديرة عامة لجمعية "حلتك"

الانتشار اللبناني والمواطنة: دور أبعد من الحوالات المالية

الدكتور بلال ملاعب*



كانت المظلة الحمراء قاعدة اللباس للنهار

Impact Lebanon ©

بريطانيا وغيرها. هذه المبادرات التضامنية ترفع الروح المعنوية في الوطن وتخلق شعوراً بالمواطنة المشتركة العابرة للحدود الوطنية وخارجها. في حين يحتاج لبنان إلى السير قدماً في مسار التنمية العادلة والمستدامة، وتعزيز المهارات والمواهب على المستوى المحلي عوضاً عن تصديرها، يشكل دعم المغتربين عنصراً أساسياً في أي جهد لتحسين ظروف البلاد. ولكن يتعين على هذه الأخيرة أن تسعى جاهدة للحفاظ على مشاركة المغتربين وتجذيرهم لضمان نجاحها. على الرغم من أن إتاحة التصويت للمغتربين في انتخابات عام 2018 كان خطوة صحيحة مرحب بها، فإن إحدى الطرق المؤكدة لتعزيز مشاركة المغتربين هي من خلال إنشاء دائرة انتخابية لهم في البرلمان. في نواح كثيرة، يأخذ اللبنانيون وطنهم معهم أينما ذهبوا، ويتطلع الوطن خارجاً لدعمهم بحثاً عن فرص جديدة. وبالفعل، لقد أثبتوا أيضاً أنهم يحولون الأمل والطاقة والوحدة الوطنية، إلى جانب حوالاتهم المالية والاستثمارية.

* إقتصادي التنمية في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية

خلال الأوقات العصيبة التي يمر بها لبنان حالياً، برز بشكل واضح المستوى المرتفع للطاقة والتعبئة لدى المغتربين. بينما هناك اعتبار تاريخي بعدم قدرة المغتربين على إحداث تغيير في الإنقسامات الطائفية في الوطن، وفي الواقع داخل السياسات والجمعيات في ما بينهم، فقد أحدثت الحركات الاحتجاجية الأخيرة منذ تشرين الأول 2019 تغييراً هيكلياً في نظرة المغتربين إلى السياسة في الوطن، وهي تتماشى إلى حد كبير مع التعبئة الحاصلة في الشوارع اللبنانية. وهكذا برزت حركة عالمية تحت إسم "مغتربين مجتمعين". لقد توحد هؤلاء في حدود الآلاف في المدن العالمية الكبرى تضامناً مع أصدقائهم وأسرهم في الوطن، ورفعوا صوتهم ضد الفساد وسوء الحوكمة والظلم. كما عبروا عن احتجاجاتهم ونظموا حملات لجمع التبرعات والهبات، وأطلقوا حملة لتشجيع أكبر عدد ممكن من المغتربين على العودة إلى الوطن لقضاء عطلة الميلاد، وأعادوا تنشيط الجمعيات المهنية (مثل جمعية "لايف" وهي تضم اللبنانيين العاملين في القطاع المالي عالمياً)، وأطلقوا مبادرات و جمعيات جديدة خارج نطاق التقسيمات الطائفية والسياسية في البلدان التي يقيمون فيها مثل Impact Lebanon في

كيف يساهم المغتربون اللبنانيون في التماسك الاجتماعي والسلام والنمو في لبنان؟ مما لا شك فيه أن التحويلات المالية ومساهماتها في الاستقرار المالي وإعادة إعمار لبنان في فترة ما بعد اتفاق الطائف ساهمت في مسيرة إعادة البناء والمصالحة في البلاد. ولكن غالباً ما يتم إغفال أحد عناصر الهجرة المتمثل في "الحوالات الاجتماعية". تعتمد فكرة الحوالات الاجتماعية على قدرة المغتربين على تبادل الأفكار والمهارات ورأس المال الاجتماعي بين بلدهم الأصلي وبلدان إقامتهم، بما في ذلك السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية. في حين لا يفتقر لبنان إلى القيم والمهارات والفلسفات الجيدة، فمن الممكن تحسين بعض الممارسات في إدارة الموارد العامة وحقوق الإنسان والعمليات الديمقراطية الراسخة بناءً على التجارب الأجنبية. ومن شأن نشر الأفكار والخبرات الجديدة أن يخلق "تخيلاً" اجتماعياً وسياسياً جديداً، وهو عبارة عن مجموعة من القيم والمعايير والمؤسسات والممارسات التي يمكن للمرء من خلالها تصور مجتمعه والعقد الاجتماعي والحياة العامة. لذلك يعزز هذا "التخيل" الشعور بالإنتماء والهدف المشترك، والمواطنة في نهاية المطاف.

على مر التاريخ، لطالما كان المغتربون اللبنانيون يعيشون في بلدان الإغتراب فيما حنينهم إلى الوطن لم ينقطع يوماً. في حين أن هذا الأمر لا يقتصر على السياق اللبناني، فإن ما يميز الانتشار اللبناني هو حجمه الكبير والإرث اللبناني على مر العصور المتمثل في إرسال بعض ألبانهم وبناتهم إلى الخارج. قد يميل المرء إلى اعتبار ذلك بمثابة هجرة للأدمغة، ولكن هذه الظاهرة أسفرت عن مكاسب جمة: ففي الواقع استفادت البلاد من ثروتها البشرية الموجودة في الخارج من حيث التجارة والحوالات المالية والاستثمار، بالإضافة إلى رأس المال الاجتماعي والإمتداد العالمي. ففي الحقيقة، يقوم المغتربون بالإدخار والاستثمار في لبنان، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى السرية المصرفية ومعدلات الفائدة الأعلى من المعدل الطبيعي، ويستثمرون في الأعمال والعقارات ويحولون الأموال إلى أسرهم وأصدقائهم. لقد اعتمد النموذج المالي اللبناني منذ التسعينات، وهو الذي أدى إلى الإنهيار الحالي، ليس على الاقتصاد المنتج محلياً، بل على التدفق المستمر للعملة الأجنبية المرسلّة بمعظمها من المغتربين، كأحد ركائزه. ولكن بما أبعد من التحويلات المالية،

تراجع الإحساس بالمساحة في بيروت اليوم: عقبة أمام الإحساس بالإنتماء والمدنية

أنطوان عطاالله*

يتألف من العلاقات الإجتماعية المتنوعة التي يمكن تعزيزها حتى في ظروف غير مؤاتية. ولكن عندما يكون الإنتماء متجذراً في كل من المساحة والمجتمع، يمكن أن تبرز المدنية ويمكن أن تزدهر التجربة المشتركة مع المدينة.

لقد فقد سكان بيروت على نحو متزايد الاستفادة من المناظر الطبيعية الأساسية للمدينة، وبذلك فقدوا الكثير من ممارساتهم الإجتماعية. مع توسيع المرفأ في حيي الرميل والمدور وبناء الكورنيش في عين المريسة، فقدت هذه المناطق الشواطئ العامة ومساحات للسياحة وصيد الأسماك والمطاعم وأماكن الترفيه والتجمّع الأخرى. ونتيجة لخصخصة هذا الشاطئ من قبل المنتجعات السياحية، تمّ إبعاد المناطق عن القسم الأكبر منه في ميناء الحصن ورأس بيروت. أما ضفاف نهر بيروت، فقدت أرضاً للعب والتنزه والإحتفال بالتقاليد الدينية المحلية قبل أن تتحوّل إلى أرض يغطيها الباطون. كما أن حرج بيروت مغلق منذ عقود، وبالتالي لم يعد مسرحاً للإحتفالات والتجمّعات العائلية تحت أشجار الصنوبر. وبالكاد تتبع بعض الفجوات في النسيج الحضري الفوضوي رؤية المناظر الطبيعية المحيطة به، وهي تذكير عابر بأن بيروت مدينة تقع بين الجبال والبحر.

كما يسبّب اختفاء التراث المعماري من الحقبة العثمانية والإنتداب الفرنسي وعصر الحداثة، غياب التعمّد على الحي وعلى أسلوب حياة معين. لقد كانت الحداثك والشرفات وجميع أنواع المساحات المتداخلة تطمس الحد الفاصل بين الأماكن المغلقة والهواء الطلق، مما يتيح تداخل المجالين الخاص والعام. هذه الميزات التقليدية في طور الإختفاء، مما يقلل من سهولة التسلل بين المساحات الخاصة والعامّة ويحفّر الحصر المتزايد في المجال المنزلي. في الوقت نفسه، وبسبب التحوّلات المتسارعة التي حدثت في المدينة بعد الحرب، يفقد الناس المباني والمعالم والأماكن التي تشكل حياتهم في الحي، إلى جانب فقدان ارتباطهم بتاريخ حضري جماعي. وفي الوقت نفسه، تقلصت الأماكن العامة بشكل متزايد أو أصبحت معادية للناس. تعاني الحداثك العامة في بيروت من الإهمال أو يتم القضاء عليها لتحل محلها مرائب السيارات تحت الأرض، أو تتم مراقبتها مع محدودية وصول الناس إليها. تكثر على الكورنيش أشكال الحظر على الأنشطة التي يمكن أن يقوم بها الناس، مما يحد من استئثارهم بالمساحة. الساحات الواقعة في المركز التاريخي لبيروت، مثل ساحة الشهداء، غير مزينة وخالية من الناس، في حين أن ساحات أخرى مثل ساحة سمير قصير وقرية الصيفي يتم رفع مستواها ومراقبتها واستغلالها بغية جني الأرباح.

نتيجة لذلك، غالباً ما يحل محل الشعور بالإنتماء إلى بيروت شعور بالحرمان وإدراك بأن المدينة يعاد تشكيلها من دون شعبها وضده. وتتمثل ردّ الفعل في أحد أهم مظاهر ثورة تشرين الأول في لبنان، أي إعادة الإستيلاء على الأماكن العامة في وسط مدينة بيروت وفي المدن الرئيسية في جميع أنحاء البلاد. يعبر المتظاهرون عن حقهم في المدينة، وكان أحد أول أعمالهم إعادة تشكيل الأماكن العامة بحيث تحقق أغراضهم وحاجاتهم وتطلعاتهم. لقد استحدثوا بصورة جماعية مساحات للنقاش والإحتجاج وتبادل الأفكار وممارسة العمل السياسي، وحتى أنهم استحدثوا مساحات للإحتفال والترفيه والسعادة والفرح افتقروا إليها في أماكن أخرى. يجب أن يصبح هذا الفعل المدني العفوي خارطة طريق للسياسات الحضرية التي تلبّي الإحتياجات الحاجات الإجتماعية لسكان المدن، وتساعد على تنمية الشعور بالإنتماء إلى مدينة مفتوحة ومشتركة ومرحبة بجميع مواطنيها.

المستمر والجماعي الذي أنتج تجمّعات سكنية ومناظر طبيعية. في الواقع، يرتبط الإنتماء ارتباطاً وثيقاً بالمساحات التي يتم تشكيلها وإعادة تشكيلها من قِبل الأشخاص، وهي المساحات التي قاموا بالإستيلاء عليها واختبارها. بالطبع، يعتمد الإنتماء أيضاً على الحسّ المجتمعي الذي

ينبع الإحساس بالإنتماء الذي يمكن أن يشعر به الفرد في السياقات الخاصة بالحياة اليومية إلى حد كبير من الإحساس بالمكان، أي الإحساس بأنك جزء من بيئة متعارف عليها وبأنك تتطوّر في أماكن تحمل معنى وهويات محددة. وهو مرتبط بكونك جزءاً من التاريخ



المساحات/الأماكن العامة المتنازع عليها في صور

ريم جودي*



لطالما كانت مشكلة التخطيط المدني في لبنان موضوع اهتمام وجدل بالنسبة للباحثين والناشطين الذين يتطلعون إلى فهم تأثير تجارب العنف والخطورة وعدم الاستقرار على إعادة تشكيل الدول والمدن ما بعد الحرب. تحمل كلمة "مشكلة" في هذا السياق دلالة مزدوجة. فهي تشير من ناحية إلى التعقيد الفكري والمادي للتخطيط كممارسة في بلد قائم على الطائفية، ومن ناحية أخرى، تعكس وجهة نظر حول الإفتقار إلى سياسات تخطيط فعالة في لبنان. وتنطوي هذه التأكيدات على فهم للفناء العام كنتاج العلاقات الاجتماعية، وهي نظرية قدمها هنري لوفيفر (1991) في كتابه البارز إنتاج المساحة. ويرى لوفيفر أن المساحة الاجتماعية تشبه المدينة بحيث أنها "نتيجة لسلسلة ومجموعة من العمليات، وهي تتضمن "الأشياء المنتجة ... وتشمل العلاقات المترابطة في تعاضدها وتزامنها" (لوفيفر 1991، ص 73). وتنطوي نظريته على وجود ديناميات سلطة متنافسة تعيد تشكيل الفضاء العام في المدينة باستمرار، والتي بدورها تؤثر على كيفية اختبار المساحات العامة ومن يملك الحق في الوصول إليها.

تكتسب النقطة الأخيرة أهمية خاصة في هذا المقال الذي يتطلع إلى فهم ديناميات التفاوض والمنازعة على المساحات العامة في مدينة صور الواقعة في جنوب لبنان. "الحق للمدينة" كمفهوم نظري ومكاني يعتمد بشكل جوهري وأساسي على وجود المساحات العامة (ميتشل، 2003)، وتتغير حدود هذا الحق بشكل دائم حيث يتصارع المواطنون بشأن كيفية ووقت ممارسته. ترتدي الأماكن العامة، بصفتها نقاط التقاء وأماكن للتواصل، أهمية متزايدة في دولة قائمة على الطائفية مثل لبنان. يمكن أن تكون أماكن للمصالحة ما بعد الحرب (لاركين، 2012) أو للتذكير بالماضي، كما يمكن أن تكون أماكن يتم من خلالها التفاوض على ديناميات السلطة (نوتشو، 2016) والمطالبة بالمواطنة. تعتبر صور التي تشكل إحدى أكبر المدن والمناطق الإدارية في جنوب لبنان، مساحة هامشية من حيث موقعها الجغرافي وتخلف التنمية الاجتماعي والإقتصادي فيها تاريخياً بالمقارنة مع وسط بيروت (ديب، 2006). لقد أنتج هذا التهميش المركب مفاهيم وتعبيرات مختلفة للمساحات العامة فيها التي سيتم بحث ثلاث منها في هذا المقال وهي: الشاطئ العام، حديقة صور العامة، وساحة العلم.

يعد الشاطئ العام في صور من بين أنظف الشواطئ اللبنانية إذ يستقطب عدداً كبيراً من السياح المحليين والأجانب كل صيف. ولطالما كان البحر جزءاً من التكوين التاريخي والاجتماعي والإقتصادي للمدينة، وساهم في خلق و/أو دعم قصص عن مدينة صور كمدينة وميناء بناهما الفينيقيون، وبلدة لصيد الأسماك، و/أو كمساحة سياحية وترفيهية. في الآونة الأخيرة، بدأ الشاطئ العام في تناقض كبير مع التخصيص المتزايد للشواطئ اللبنانية، فشكل بذلك أحد أماكن السباحة الوحيدة التي يمكن الوصول إليها بسهولة وتحظى بالصيانة الجيدة وتكون متاحة ومتوفرة للجميع بأسعار معقولة.

يتسم الطابع العمومي المتصور لشاطئ صور واستخدامه لهذه الغاية بالأهمية على المستويين المحلي والعالمي. من ناحية، يتحدى فشل السياسات المحلية للدولة بتأمين شواطئ نظيفة ومتاحة للجميع، ومن ناحية أخرى، يؤكد عدم القدرة على "التحكم" في البحر الأبيض المتوسط والآثار البيئية المترتبة عليه كمورد طبيعي مشترك. وبالتالي عندما يقع شاطئ صور ضمن الديناميات والسياقات الأوسع للسلطة، يصبح مساحة للتفاوض على مفاهيم مختلفة تتعلق بالانتماء والهوية الوطنية والعالمية، أي أنه يصبح مكاناً للتعامل مع الأشكال الثقافية للمواطنة.

ومن المساحات العامة المثيرة للجدل والمتنازع عليها في المدينة هي الحديقة العامة التي تقع على الأطراف الجنوبية من صور. تبلغ مساحة المنطقة المثلثة الشكل حوالي 0.2 كم²، وهي في معظمها غير مستغلة على الرغم من قدرتها على ربط البر الرئيسي بالبلدات والأحياء المحيطة بها. أصبحت الحديقة العامة موضوعاً للنقاش بين بعض أصحاب المصلحة المحليين والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، وفيما يبدو الفريق الأول غير راغب في تفعيل المساحة يعتبر الفريق الثاني

تفعيلها حقاً عاماً للمواطنين. وهكذا أصبحت الحديقة العامة في صور ساحة حرب أيديولوجية للحديث عن المشاركة المدنية والتشاركية في إقرار السياسات العامة والعدالة الاجتماعية في المدينة. أخيراً، اكتسبت ساحة العلم بالقرب من المدخل الشمالي لصور معنىً جديداً في أعقاب الإنتفاضة الأخيرة والتعبئة الجماهيرية في لبنان. تشكل هذه المساحة التي سميت على اسم العلم اللبناني الكبير في وسطها، دواراً بصورة رئيسية وتحمل دلالات ثقافية بصرية مثل اللوحات الإعلانية والملصقات وأعلام الأحزاب السياسية. لقد غيرت انتفاضة 17 تشرين الأول، التي وحدت اللبنانيين تحت سقف المطالب الاجتماعية والإقتصادية، استخدام هذه المساحة. فقد أصبحت ساحة يلتقي فيها المتظاهرون ويعقدون المناقشات. كما نصبت فيها الخيم وعقدت منتديات للمناقشة من قبل ناشطين محليين مختلفين ومنظمات غير حكومية ومواطنين عاديين، فتحوّلت من دوار إلى ساحة عامة. تعكس ساحة العلم الطريقة التي يتم فيها إعادة تكوين المساحات العامة واسترجاعها خلال الإنتفاضات الشعبية لتلعب دور المنصة التي تجري عليها ومن خلالها مناقشات حول المواطنة وعدم المساواة والهوية. هذا الفعل جزء من الزخم الوطني الأوسع الساعي لاستعادة المساحات العامة وإعادة تصميمها وإعادة ابتكارها من خلال الإحتجاجات، وبالتالي يتم دمج مدينة صور الهامشية من الناحية الجيوغرافية في المناقشات والخطابات الجارية على المستوى الوطني.

* محاضرة في برنامج العلوم الاعلامية في الجامعة الأميركية في بيروت

المراجع:

- نيك كولدي (2006) "الثقافة والمواطنة: الحلقة المفقودة؟" المجلة الأوروبية للدراسات الثقافية، 9 (3) ص 321-339.
- لارا ديب (2006) المتحضر المسحور: النوع الاجتماعي والتقوى الشعبية لدى الطائفة الشيعية في لبنان. برينستون: منشورات جامعة برينستون.
- جون هارتلي وجوشوا غرين (2006) "المجال العام على الشاطئ". المجلة الأوروبية للدراسات الثقافية، 9 (3) ص 341-362.
- كريغ لاركين (2012) الذاكرة والنزاع في لبنان: تذكّر الماضي ونسيانه. نيويورك: منشورات روتليدج.
- هنري لوفيفر (1991) إنتاج المساحة [ترجمة دونالد نيكولسون سميت]. أوكسفورد وكيمبردج الولايات المتحدة: منشورات بلاكويل.
- دون ميتشل (2003). الحق في المدينة: العدالة الاجتماعية والنضال من أجل المساحة العامة. نيويورك: منشورات غيلفورد.
- جوان راندا نوتشو (2016) التجليات اليومية للطائفية في المناطق الحضرية في لبنان. برينستون وأكسفورد: منشورات جامعة برينستون.

الثورة وصناعة الهوية في مساحات طرابلس العامة

جنى الذهبي*

في شمال لبنان، أثر تدهور الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية على مدار عقود طويلة بشكل مباشر على المساحات العامة، في تكوينها وهويتها وعلاقة الناس بها. وطرابلس على وجه التحديد، قد تكون من أكثر المناطق اللبنانية الغنية بالمساحات العامة، نظراً إلى معالمها التاريخية والأثرية، والتي يمكن أن تعطي مجالاً رحباً لتعزيز المواطنة، وخلق نسيج اجتماعي وسياسي وثقافي وصولاً إلى التنمية الشاملة.

الخيّمات، شكّلت بدورها أيضاً "مساحات عامة" في الهواء الطلق، ومفتوحة أمام العامة، للتلاقي ونقاش ورفع مستوى الوعي على مختلف الصعد. أما بعض المقرّات الرمزية للدولة والسلطة، أصبحت مستباحة في طرابلس، مثل السرايا والمالية والمصارف وكهرباء قاديشا، وتحوّلت من مجرد مراكز رسمية إلى مساحات عامة يقصدها المواطنون للتعبير عن غضبهم وآرائهم ومطالبهم. ورغم أنّ "زحف الفقر" تمّد إلى قلب طرابلس، في ظلّ تفاقم الأزمة الاقتصادية وتفشّي الفوضى وارتفاع نسبة البطالة، نجح أهالي المدينة بساحاتهم العامة في أن يمارسوا مفهوم المواطنة، وأن ينخرطوا في ممارسة الحياة السياسية، بعد أن كانت السياسة في طرابلس، أشبه بعالم بعيدٍ منه.

* صحافية لبنانية
تعمل في جريدة المدن الإلكترونية
وتتعاون مع عدد من المنصات العربية

السيارات فحسب. وكذلك، تخطى دورها ككيانٍ جغرافي تجري فيه الأحداث، إلى كيانٍ مدني عزّز مفهوم المواطنة، ومكوّن أساسي ساهم في إنتاج الثورة وضمن إستمرارها وحدّد فترات تأجيلها أو حتى خفوتها. ومن أبرز مظاهر تحوّل علاقة الناس مع المساحات العامة في طرابلس، هو أنّ ثورتهم امتدت إلى مكان وشوارع لم تكن متاحة أمامهم، مثل شارع عزمي والميناء وبعض الشوارع الداخلية. حتى محيط بيوت الزعماء في طرابلس، والتي كان لها "هيبتها" وخصوصيتها في الحراسة والأمن، دخلت أيضاً في حيّز المساحات العامة التي شكّلها الثوار وأسقطوا هيبتها محاصرتها والتظاهر أمامها لإطلاق الشعارات الثورية.

كما أنّ "ساحة النور" بعد الانتفاضة الشعبية، إمتدّ نطاقها الجغرافي - التفاعلي، فشمّل تقاطعات أخرى عند مسارب الساحة، نصّب فيها بعض الناشطين خيّمات لعقد حلقات الحوار، في الشؤون السياسية والإقتصادية والتعليمية والثقافية. وهذه

ولعلّ أهمّ ما حقّقه طرابلس بعد تاريخ الانتفاضة الشعبية، تجلّى باستعادة مكانتها المسلوبة، ولو معنوياً، فعاد التعاطي اللبناني مع هذه المدينة بوصفها فعلياً "عاصمة لبنان الثانية"، بعد أن حملت لقب "عروسة الثورة". هذا اللقب، اكتسبته طرابلس من ساحاتها العامة، وتحديداً من "ساحة النور" التي توافد إليها مئات الآلاف من طرابلس وضواحيها وخارجها، للتعبير عن ثورتهم، واستطاعوا في هذه الساحة أن ينتجوا خطاباً مطلبياً وسياسياً جديداً، شكّل حالة انقلابٍ كبرى على الطبقة السياسية الحاكمة على مستوى طرابلس ولبنان.

وما شهدته "ساحة النور" في طرابلس، ما بعد 17 تشرين الأول، يمكن تسجيله كواحد من أبرز مكاسب الانتفاضة الشعبية، إثر نجاح المواطنين والمواطنات لأول مرة منذ عقود طويلة، أن يستعيدوا الحيّز العام في معظم المناطق، خارج مركزية العاصمة بيروت. و"ساحة النور"، هي واحدة من المساحات التي استطاعت أن تكون مساحتها العامة المشتركة، وتكسر غمطية دورها التقليدي كمستديرة لعبور

كيف تبدو هذه "المساحات العامة"؟

في الشكل، يوجد في طرابلس عدد وافر من المساحات العامة، لكن السكان لا يستفيدون من معظمها كحيّز عام لإطارهم الإجتماعي. كما أنّ هذه المساحات، لم يجر استغلالها جيداً من دون قيود الرقابة، حول كلّ ما يتعلق بشؤون المجتمع وتفاعل أفرادها، في السياسة والثقافة والأنشطة والمعيشة والتعليم والاقتصاد. وإذا أردنا البدء بعالم طرابلس التراثية، نجد أنّ بعضها لعب دوراً في تشكيل حيّز أو نوع من المساحات العامة. مثلاً، بعض المساحات العامة في طرابلس، متوافرة في الخانات القديمة والتراثية، مثل خان الصابون وخان الخياطين وخان العسكر، التي شكّلت مساحة تلاقٍ لأهالي المدينة والوافدين إليها. وكذلك، شكّلت الحمّامات الأثرية في طرابلس حيّزاً للمساحات العامة، وعدد الحمّامات 11، لم يبق منها قيد العمل غير "حمّام العبد" ويقع داخل أسواق طرابلس القديمة، ويتوافد إليه أهالي المدينة وضواحيها، كما يقصده معظم السائحين الأجانب في المدينة.

حدائق وساحات

وعلى مقلبٍ آخر، يوجد في طرابلس عدد من الساحات مثل "ساحة عبد الحميد كرامي" المعروفة بـ"ساحة النور"، وساحة التلّ وساحة الكورة وساحة دوار الميناء، وأيضاً عدد آخر من الحدائق العامة، وأشهرها حديقة "المنشيّة" في وسط ساحة "التلّ". أمّا اليوم، فقد أصبحت هذه الحديقة شبه معطّلة، نادراً ما يعبرها الناس أو يجتمعون في داخلها، واقتصر دورها أن تكون ملجأً للمتسوّلين أو المشرّدين الذين لا مأوى لهم.

تحوّلات 17 تشرين

كلّ ما سبق ذكره، لم يُسعف أهالي طرابلس في تكوين هويتهم ونسيجهم الإجتماعي ضمن مساحتهم العامة، نتيجة تهميش الدولة لهذه المدينة، وغياب الخطط الفاعلة لتأمين الإئماء المتوازن. لكن، ومع اندلاع حركة الاحتجاجات الشعبية منذ تاريخ 17 تشرين الأول 2019 حتى اليوم، تحوّلت علاقة الطرابلسيين مع المساحات العامة رأساً على عقب، كما حال مختلف المناطق اللبنانية. من جهة تغيّرت علاقاتهم مع هذه المساحات، ومن جهة أخرى استطاعوا خلق مساحات عامة جديدة، ساهمت في تأطير تحركاتهم وأعطت رمزية خاصة لمطالبهم المعيشية والإقتصادية، وطُبعت أيضاً بشعاراتهم ضدّ النظام العام والسلطة.



تدوير طرابلس

بيروت



عمل فني للفنانة عزة أبو ربيعة — نقش وأكواتينت وكالكوغراف على ورق هاهنميول

تصميم وتنفيذ: عمر حرقوص وحسان يوسف

خط: **بناء السلام** خليل ماجد

تدقيق لغوي: جميل نعمة

ترجمة إلى العربية: نولا شرفان

لمزيد من المعلومات:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مشروع «بناء السلام في لبنان»
مبنى البنك العربي، شارع رياض الصلح، ساحة النجمة، بيروت - لبنان
هاتف: 01-980 583 أو 70-119 160

UNDP Lebanon



للإطلاع على أنشطة المشروع، تابعوا:
#PeaceBuildinginLebanon
www.lb.undp.org/PBSupplement

يعمل مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام 2007 على تعزيز التفاهم المتبادل والتماسك الاجتماعي من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في لبنان. كما يعمل المشروع مؤخراً على مقاربة موضوع أثر الأزمة السورية على الاستقرار الاجتماعي في لبنان.

ويعمل المشروع على دعم مختلف فئات المجتمع من قيادات وجهات فاعلة محلية ومدربين وصحافيين وشباب وناشطين في المجتمع المدني، في تطوير إستراتيجيات متوسطة وطويلة الأمد لبناء السلام وإدارة الأزمات وتجنب النزاعات.



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.



Implemented by
KfW